ما لم يصح فيه شيء عند الترمذي في سننه

دراسة حديثية

د. محمد بن عبد الله أبو بكر باجعمان (*)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فهذه دراسة عن الأحاديث التي قال عنها الترمذي في جامعه: إنها لم يصح فيها حديث في هذا الباب. وبعضها قال عنها: وعليها العمل. وقد وجدت من خلال استقراء جامع الترمذي عشرة أحاديث ينطبق عليها هذا الأمر: خمسة منها عليها العمل عند أهل العلم، أو أكثرهم، أو بعضهم.

وتفصيل ذلك: اثنان منها قال عنها: والعمل على هذا عند أهل العلم: وهما: استقبال الإمام الناس إذا خطب، وزكاة الخضروات، وحديث منها، قال عنه: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ. وهو حديث زكاة العسل.

والحديثان الأخيران: ١- الكحل للصائم قال عنه: رخص بعض أهل العلم فيه. ٢- عن حكم الوضوء من القُبْلَةِ: قال الثوري وأهل الكوفة وغير واحد من الصحابة والتابعين: ليس في القُبْلَةِ وضوء.

بينما قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَس، وَالأَوْزَاعِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ: «فِي القُبْلَةِ وُضُوءٌ»، وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ.

أما بقية الأحاديث وعددها خمسة؛ فلم يذكر فيها عمل أهل العلم وهي:

١- إن للوضوء شيطانا، ٢- كان للرسول ﷺ خرقة ينشف بها، ٣- الدعاء الذي يقال بعد الوضوء، ٤- من كم تؤتى الجمعة، ٥- زكاة الحلي: حديث: أتؤديان زكاته.

وقد قمت بدراسة هذه الأحاديث العشرة، فخرّجتها، وذكرت متابعاتها وشواهدها، وتكلمت عن مدى صحتها بحسب قواعد علم الجرح والتعديل، وأقوال العلماء فيها. وتوصلت إلى أن أكثرها يَرِد على الترمذي؛ حيث إن الذي لم يرد على الترمذي اثنان فقط، هما: حديث ترك الوضوء من القُبلة، وزكاة العسل. وقد ذكرت تفصيل ذلك في النتائج، في آخر البحث.

(*) الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة طيبة بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

وهذا النوع يعتبر نوع من أنواع علوم الحديث اهتم به بعض العلماء منذ زمن قديم؛ ولم يذكر في كتب علوم الحديث السابقة، ولكن كُتبت فيه بعض الكتب منذ القرن السابع الهجري، حيث كان أول من ألّف في هذا العلم: محمد بن بدر الموصلي، المتوفى عام ٦٢٢هـ، في كتابه: "المغني عن الحفظ والكتاب" في قولهم: لا يصح شيء في هذا الباب"، جمع فيه (١٠١ باباً)، ثم كان للعلامة ابن الجوزي -رحمه الله تعالى- فضل العناية باقتناص شوارد هذا النوع من الأحاديث، وتقييد أوابدها، والعناية بذكرها في كتابيه: "العلل المتناهية" و "الموضوعات". ففتح الباب لمن بعده، ولفت بصنيعه هذا الأنظار فأفردت بالتأليف"(١). فكان ذلك من ابن الجوزي إشارة إلى بداية التأليف في هذا الفن، وذلك في نهاية القرن السادس؛ حيث إن وفاته كانت سنة ٥٩٧هـ. وقد اهتم الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد بهذا العلم، فألف فيه كتاباً مستقلاً جمع فيه ٣٤٧ عنواناً؛ لكل عنوان حديث تقريباً، وسماه: ""التحديث بما لم يصح فيه حديث". وسيأتي الكلام عنه في الدراسات السابقة.

<u>ملحوظة:</u>

اصطلح الباحث على كتابة تخريج الحديث؛ بذكر اسم المرجع، ثم ذكر الجزء والصفحة، ورقم الحديث.

الدراسات السابقة:

وُجدت عدة دراسات سابقة وهي:

١- كتاب "المغني عن الحفظ والكتاب" في قولهم: لا يصح شيء في هذا الباب"، تأليف: محمد بن بدر الموصلي (ت٦٢٢هـ). وقد حقق هذا الكتاب أبو إسحاق الحويني؛ وقد اشتمل الكتاب على ١٠١ باباً، وهو بذلك لا يقل عن ١٠١ حديثاً؛ وقد تكلم على كل حديث؛ ولكن تحقيقه للأحاديث يختلف عن تحقيقي لأحاديث محصورة؛ فإنه كما يقول: انتقد المؤلف انتقاداً علمياً في أكثر من ثلث الكتاب؛ أما الباقي فقد علق عليه بما يزيده وضوحاً حسبما تيسر. وغالباً ما يحيل إلى المرجع الذي استقى منه مصنف الكتاب مادته وهو كتابي ابن الجوزي: الموضوعات والواهيات.

أما بحثي هذا فقد خصصته لأحاديث الترمذي التي نص على أنها لم يصح فيها شيء في الباب؛ حاولت جهدي أن أصل إلى الحكم على الحديث من خلال علم المصطلح، واستفدت من أقوال العلماء في الحديث، وتوصلت إلى إيراد الأحاديث

(١) "التحديث بما لا يصح فيه حديث"، بكر بن عبد الله أبو زيد، (ط١. الرياض: دار الهجرة، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ص ٩.

الأربعة على الترمذي في هذا البحث؛ بمعنى أن هذه الأحاديث صحيحة أو حسنة بخلاف قول الترمذي عنها أنها لا يصح في الباب منها شيء. والله أعلم.

٢- كتاب سفر السعادة باسم "من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم المسمى «سفر السعادة»، تأليف: أبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ختمه بخاتمة نقل فيها ما عند الموصلي، مع فوت يسير، وإضافة قليلة، بلغت ثمانين حديثاً. وقد حقق هذا الكتاب المحققان: أحمد عبد الرحيم السايح، وعمر يوسف حمزة، ولم يقوما بتخريج الأحاديث، إنما اكتفوا بتحقيق نص الكتاب وضبطه.

ثم وجدت هذه الخاتمة مستقلة في مخطوط باسم: رسالة في بيان ما لم يثبت فيه حديث من الأبواب، قام بتحقيقها: أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري، تحقيقاً مختصراً جداً؛ فلم يخرّج الأحاديث؛ إنما اقتصر فيها على كلام الترمذي، وينقل أحياناً عن أحد شراح الحديث كلاماً مقتضباً جداً. وقد اشتملت هذه الخاتمة على ٨٠ حديثاً، قال عنها المؤلف: " خاتمة الكتاب في الإشارة إلى أبواب، روى فيها أحاديث، وليس منها شيء صحيح، ولم يثبت منها عند جهابذة علماء الحديث"(١). بينما بحثي هذا: قمت فيه بتتبع حكم الترمذي، وهل وافقه عليه العلماء؟ وقد خالفته في كل الأحاديث الأربعة التي قال عنها: "لم يصح في الباب شيء".

٣- "التحديث بما لم يصح فيه حديث"، لفضيلة الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، من هيئة كبار العلماء. وكتابه هذا ليس مختصاً بسنن الترمذي؛ ولكنه عام، وقد اشتمل الكتاب على ٣٤٧ عنواناً؛ لكل عنوان حديث تقريباً، وقد قسمه على الكتب الفقيهة ثم جعل متفرقات. وقد حكم على الأحاديث بشكل مختصر جداً؛ حيث لم يذكر طرق الحديث ومتابعاتها وشواهدها. وهو يختلف عن البحث الذي قمت به؛ حيث ذكرت طرق الحديث ومتابعاته وشواهده، والكلام عن رواته المتكلم فيهم.

٤- "الأحاديث التي لم تصح وعليها العمل"، (دراسة استقرائية نقدية لأبواب العبادات في جامع الترمذي) قام بها: عامر عبد الفتاح حسن جود الله، قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في أصول الدين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، عام ٢٠١٠م.

لكن هذه الدراسة كما نلاحظ شملت كل الأحاديث الضعيفة في كتاب العبادات في جامع الترمذي، وعمل بها العلماء. وقد شملت الدراسة ٥٦ حديثاً؛ وقد كان هدف الباحث معرفة أسباب عمل العلماء بالأحاديث التي لم يصححها الترمذي في الجامع، وقد استنتج ٩ أسباب لذلك وناقشها. بينما بحثي حول معرفة الأحاديث

(١) "من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم المسمى سفر السعادة»، محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح، عمر يوسف حمزة، (ط١. القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ١٩٩٧م)، ٢٧٣. واشتملت المخطوطة على ٧ صفحات، إلى ص ٢٧٩.

التي حكم عليها الترمذي بأنه لم يصح فيها حديث في الباب؛ هل توجد لهذه الأحاديث طرق أخرى، ترفعها إلى درجة الاحتجاج؛ بأن تكون صحيحة أو حسنة، وهل وافقه العلماء في ذلك؛ مع إثبات ما توصلت إليه من تخريج الحديث، ودراسة سنده.

٥- "كشف اللثام عن الأحايث الضعيفة في الأحكام المعمول بها عند الأئمة الأعلام"، للشيخ سعيد بن عبد القادر باشنفر، وقد تتبع الأحاديث الضعيفة عند الترمذي مما عمل به بعض الفقهاء، ثم تكلم عن الأحاديث الضعيفة وبين عللها وشواهدها، وتوسع في ذكر المسائل الفقهية؛ فبين المذاهب الفقهية فيها. وعمله أيضاً واسع وكبير، ثم إنه لم يتكلم عن الأحاديث الضعيفة التي لم يعمل بها الفقهاء. بينما بحثي مخصص بجزئية معينة، هي: الأحاديث التي لم يصح فيها في ذلك الباب حديث، وقد كان عملي في البحث التركيز على قضية البحث عن طرق للحديث التي يصح من خلالها، ودراستها دراسة حديثية؛ لكي أبين هل توافق ما قاله الترمذي، أو يوجد لها طرق تخرجها عما حكم عليها الترمذي.

خطة البحث

يتكون البحث من: مقدمة وثلاثة فصول

- ✓ **مقدمة: بيّنت فيها أهمية الموضوع، والدراسات السابقة**
- ✓ **الفصل الأول: الأحاديث الواردة في الوضوء.**

  ويتكون من أربعة مباحث هي:
  - **المبحث الأول: كراهية الإسراف في الماء**
  - **المبحث الثاني: استخدام المنديل بعد الوضوء**
  - **المبحث الثالث: ما يقال بعد الوضوء**
  - **المبحث الرابع: ترك الوضوء من القُبلة**
- ✓ **الفصل الثاني: الأحاديث الواردة في الصلاة والصوم.**

  ويتكون من ثلاثة مباحث هي:
  - **المبحث الأول: في كم تؤتى الجمعة**
  - **المبحث الثاني: في استقبال الإمام للناس إذا خطب**
  - **المبحث الثالث: في الاكتحال للصائم**
- ✓ **الفصل الثالث: الأحاديث الواردة في الزكاة.**

  ويتكون من ثلاثة مباحث هي:
  - **المبحث الأول: في زكاة الحلي**
  - **المبحث الثاني: في زكاة الخضروات**
  - **المبحث الثالث: في زكاة العسل**

الفصل الأول:

الأحاديث الواردة في الوضوء.

ويتكون من أربعة مباحث هي:

- **المبحث الأول: كراهية الإسراف في الماء**
- **المبحث الثاني: استخدام المنديل بعد الوضوء**
- **المبحث الثالث: ما يقال بعد الوضوء**
- **المبحث الرابع: ترك الوضوء من القُبلة**

المبحث الأول

كراهية الإسراف في الوضوء

حديث أبي بن كعب ﷺ :

عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ، قال: إن للوضوء شيطاناً يقال له الولهان، فاتقوا وسواس الماء.

تخريجه:

أخرجه الطيالسي [١]، ورواه عنه الترمذي [٢]، وأخرجه من طريق الطيالسي: عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند [٣]، وابن ماجه [٤]، وابن خزيمة [٥]، والحاكم [٦]، والبيهقي [٧]، وضياء الدين المقدسي [٨]، عن خارجة بن مصعب، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عُتَي السعدي، عنه به.

الحكم على الحديث:

أولاً: ضعفه الترمذي بثلاثة أمور: ١- بالغرابة. ٢- تفرد خارجة برفعه، بينما رُوي عن الحسن موقوفاً في بعض الطرق. ٣- أن خارجة بن مصعب ضعيف؛

١- مسند الطيالسي ٤٤٢/١، برقم ٥٤٩.

٢- سنن الترمذي ١٠١/١-١٠٢، الحديث رقم ٥٧.

٣- مسند أحمد ١٦٠/٣٥، ٦٣/١، الحديث رقم ٢١٢٣٨.

٤- سنن ابن ماجه ١٤٦/١، الحديث رقم ٤٢١.

٥- صحيح ابن خزيمة ٦٣/١، الحديث رقم ١٢٢.

٦- المستدرك ٢٦٧/١، الحديث رقم ٥٧٨. وقال: " «وله شاهد بإسناد آخر أصح من هذا».

٧- السنن الكبرى ٣٠٣/١، الحديث رقم ٩٤٨،

٨- الضياء المقدسي في المختارة ١٨/٤، وقال: وخارجة بن مصعب فيه كلام كثير، وإنما ذكرناه لكون ابن خزيمة أخرجه، وقد رواه الهيثم بن كليب في مسنده، عن أبي بكر بن أبي خيثمة، عن موسى بن إسماعيل المنقري، عن محمد بن دينار، عن يونس. ومحمد بن دينار، ضعفه يحيى بن معين، وقال ابن عدي: حسن الحديث..

نُقل تضعيفه عن ابن المبارك [١]. كما نقل البخاري عن وكيع تركه له [٢]، ونقل المزي وابن حجر عن البخاري: ترك ابن المبارك ووكيع له [٣]، وتركه النسائي[٤].
ثانياً: فيه رجل آخر ضعيف هو: عُتَيّ بن ضمرة السعدي: قال عنه ابن المديني: "مجهول، سمع من أبي بن كعب، لا نحفظها إلا من طريق الحسن، وحديثه يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف"،[٥]ثم ذكر عنه قصة [٦]، وقال عنه العجلي: "روى عنه الحسن ستة أحاديث ولم يرو عنه غيره" [٧].
الشواهد: قال الترمذي: "وفي الباب عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مغفل.
١-حديث عبد الله بن عمرو ﷺ :
عن عبد الله بن عمرو قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ يسأله عن الوضوء فأراه الوضوء ثلاثا ثلاثا، ثم قال: هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم.
تخريجه:
أخرجه أحمد [٨]، وابن ماجه [٩]، والنسائي [١٠]، وابن الجارود [١١]، وابن خزيمة[١٢]، والبيهقي [١٣]. من طريق موسى بن أبي عائشة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عنه به.

١- سنن الترمذي ١٠١/١-١٠٢، برقم ٥٧. وقال الترمذي: "حديث أبي بن كعب حديث غريب وليس إسناده بالقوي والصحيح عند أهل الحديث؛ لأنا لا نعلم أحدا أسنده غير خارجة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن قوله. ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، وخارجة ليس بالقوي عند أصحابنا، وضعفه ابن المبارك".
٢- التاريخ الكبير ٢٠٥/٣، والضعفاء الصغير ص ٥٨.
٣- انظر تهذيب الكمال ١٦/٨، وتهذيب التهذيب ٧٧/٣.
٤- الضعفاء والمتروكون ص ٣٦
٥- تهذيب التهذيب: (١٠٤/٧)
٦- نقل مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال: (٩ / ١٣٤)، أن ابن المديني قال في كتاب " العلل الكبير "، وذكر حديث أبي بن كعب فيمن تعزى بعزاء الجاهلية: حديث بصري رواه الحسن عن رجل لم أسمع منه بحديث إلا من طريق الحسن، وهو مجهول. يقال له: عتي بن ضمرة السعدي، سمع من أبي بن كعب أحاديث رواها عنه. لا نحفظها إلا من طريق الحسن، لم يرو فيها شيئا مرفوعا إلا هذا الحديث. قال: وحديث هذا الشيخ عتي بن ضمرة يشبه حديث أهل الصدق، وإن كان لا يعرف.
٧- الثقات للعجلي ص ٣٢٦، ترجمة رقم ١٠٩٩.
٨- في مسنده ٢٧٧/١١، برقم ٦٦٨٤،
٩- في سننه ١٤٦/١، برقم ٤٢٢.
١٠- في السنن الصغرى ١٤٥/١، برقم ١٤٤، وفي الكبرى ١٠٦/١، برقم ٨٩،
١١- في المنتقى ٣٠/١، برقم ٧٥.
١٢- في صحيحه ٨٩/١، برقم ١٧٤.
١٣- في السنن الكبرى قال بعد إيراده لرواية يعلى بن عبيد: " وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ، عَنِ الثَّوْرِيِّ مَوْصُولًا" ١٢٨/١، الحديث رقم ٣٧٣.

وزاد ابن أبي شيبة [١]، وأبو داود [٢]، والطحاوي [٣]، والبيهقي [٤]: "أو نقص"[٥].

الحكم على الحديث:

حكم ابن حجر على إسناده بأنه: "جيد" وقال: "ولكن عده مسلم في جملة ما أنكر على عمرو بن شعيب؛ لأن ظاهره ذم النقص عن الثلاث"[٦]. لكن لعل الأولى أن تعتبر هذه الزيادة شاذة؛ لأن أكثر الطرق جاءت بدونها والله أعلم[٧].

٢- حديث عبد الله بن المغفل ﷺ :

أن عبد الله بن المغفل، سمع ابناً له يقول في دعائه: اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها، قال: أي بني، سل الله الجنة، وتعوذ به من النار، فإني سمعت النبي ﷺ، يقول: سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الدعاء والطهور.

تخريجه:

أخرجه من طريق أبي العلاء عنه به: ابن حبان [٨]، ثم أخرجه أيضاً من طريق أبي نعامة عنه به[٩]، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة [١٠]، وأحمد [١١]، وابن ماجه[١٢]، وأبو داود[١٣]، والحاكم[١٤]، والبيهقي[١٥] عنه به.

الحكم على الحديث:

نقل ابن حبان حكم أبي حاتم عن الحديثين فقال: " قال أبو حاتم ﷺ: سمع هذا الخبر الجريري، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير، وأبي نعامة، فالطريقان جميعا محفوظان"[١٦]، وحكم عليه ابن حجر بأنه صَحِيحٌ [١٧].

١- في المصنف ١٦/١، برقم ٥٨.
٢- في سننه ٣٣/١/ برقم ١٣٥.
٣- في شرح معاني الآثار ٩٠/٢، برقم ٣٣٦٧.
٤- في السنن الكبرى ١٢٨/١، برقم ٣٧٤.
٥- أي "فمن زاد أو نقص".
٦- فتح الباري ٢٧٩/١. ثم ناقش ابن حجر معنى النقص.
٧- وقد حكم الألباني عليها بأنها شاذة. انظر تخريجه على سنن أبي داود ٣٣/١/ برقم ١٣٥،وسنن ابن ماجه ١٤٦/١، برقم ٤٢٢.
٨- صحيح ابن حبان ١٥/ ١٦٦، برقم ٦٧٦٣.
٩- صحيح ابن حبان ١٥/ ١٦٦، برقم ٦٧٦٤.
١٠- في المصنف ٥٣/٦، برقم ٢٩٤١١.
١١ - مسند أحمد ٣٥٦/٢٧، برقم ١٦٨٠١، و١٧٢/٣٤، برقم ٢٠٥٥٤
١٢ - في السنن ١٢٧١/٢، برقم ٣٨٦٤
١٣- في السنن ٢٤/١، برقم ٩٦.
١٤- في المستدرك ٧٢٤/١، برقم ١٩٧٩
١٥- في السنن ٣٠٣/١، برقم ٩٤٧
١٦- صحيح ابن حبان ١٥/ ١٦٦، برقم ٦٧٦٤.
١٧- التلخيص الحبير ٢٥٣/١.

وهذا الحديث وارد على إطلاق الترمذي أنه لم يصح في الباب شيء.

المبحث الثاني

استخدام المنديل بعد الوضوء أو الغسل

ذكر الإمام الترمذي في هذا الباب حديثين هما:

الأول: حديث عائشة رضي الله عنها:

عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كان لرسول الله ﷺ خرقة ينشف بها بعد الوضوء.

تخريجه:

أخرجه الترمذي [١]، والدار قطني [٢]، والحاكم في المستدرك [٣]، والبيهقي في السنن الكبرى [٤]، وابن عدي في الكامل [٥]. من طريق عبد الله بن وهب، عن زيد بن الحباب، عن أبي معاذ، عن الزهري، عن عروة، عنها.

الحكم على الحديث:

ضعفه الترمذي وقال عنه: ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء" وقد ضعفه بأبي معاذ، وسماه: سليمان بن أرقم. وقد اختُلف في اسم أبي معاذ على ثلاثة أقوال هي:

الأول: هو سليمان بن أرقم: وبه فسره الترمذي مرجحاً إياه، مشيراً إلى الخلاف في ذلك بقوله: " وَأَبُو مُعَاذٍ، يَقُولُونَ: هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ".

وقد وافق الترمذي بتفسيره به: البيهقي والدارقطني وابن عدي. وحكم عليه الترمذي بأنه ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ [٦]، بينما حكم عليه البيهقي [٧] والدارقطني [٨] بأنه متروك. وعلّق ابن عدي على قولهم فقال: "وله أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه لا يتَابَع عَليه [٩].

١- أخرجه الإمام الترمذي ٧٤/١، برقم ٥٣.

٢- السنن ١٩٧/١، الحديث رقم ٣٨٨. بتحقيق شعيب الأرناؤوط..

٣- المستدرك ٢٥٦/١، الحديث رقم ٥٥٠، ولكنه فسر الراوي أبا معاذ: بأنه الْفَضْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ، والصواب أنه سليمان بن أرقم لأن بقية المحدثين فسروه به. وقال: "وَهُوَ حَدِيثٌ قَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

٤- السنن الكبرى، ٢٨٥/١، برقم ٨٧٧. وقال: "وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ قَوِيٍّ"

٥- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ط. الرشد (٥/ ١٩٩)، رقم الحديث (٧٥٧٨)، في ترجمة سليمان بن أرقم ١٩٥/٥، رقم الترجمة (٧٥٦١).

-٦ سنن الترمذي ٩٨/١.

٧- السنن الكبرى ٢٨٥/١، ، وأشار إلى أنه رواه ابن عدي.

٨- السنن ١٩٧/١

٩- الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ط. الرشد (٢٠٨/٥)، وفسره بأنه سليمان بن أرقم في ٢٠٠/٥.

٢- فسر الحاكم أبا معاذ بأنه: الفضل بن ميسرة البصري، وقال عنه: أنه رَوَى عَنْهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَثْنَى عَلَيْهِ[١].

٣- سماه الإمام أحمد بن حنبل: ياسين بن معاذ، وضعفه، ولكنه فضله على سليمان بن أرقم[٢].

والصواب أنه سليمان بن أرقم؛ لأن معظم المحدثين فسروه به. وسأذكر من ضعفه:

ضعفه الترمذي -كما سبق-، ووافقه أحمد بن حنبل[٣]، والبيهقي، وقال: " وقد رُوي ذلك بإسناد غير قوي"[٤]، والدارقطني[٥]. وذلك من أجل الراوي أبي معاذ: سليمان بن أرقم ضعفه كثير من علماء الحديث ضعفاً شديداً؛ فقد وُصِف بأنه متروك، أو متروك الحديث، أو تركوه، قال ذلك: البخاري[٦]، وأبو حاتم[٧]، وأبو داود[٨]، والدارقطني[٩]، والبيهقي[١٠]، والذهبي[١١]، وضعفه غيرهم: كالترمذي كما سبق في حديث الباب، وأبو زرعة[١٢]، وابن حجر[١٣]. وأما السيوطي[١٤]، والألباني[١٥] فقد حسناه؛ ولعل ذلك لشواهده؛ لكنها كلها ضعيفة.

١- المستدرك ٢٥٦/١.

٢- نقل ابن دقيق العيد بعد ذكره لحديث الترمذي هذا "عن الخلال عن مهنا، قال: "سألت أبا عبد الله عن حديث أبي معاذ هذا في التمندل بعد الوضوء، فقال: منكر، منكر، وأبو معاذ ياسين بن معاذ وهو ضعيف، وهو أقوى من سليمان بن أرقم". الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ٧١/٢.
قلت: ولم أر في هذه الرواية رفعها عن عائشة رضي الله عنها، بل انتهت إلى عروة بن الزبير.

٣- الجامع لعلوم أحمد - علل الحديث ١٢٢/١٤، برقم ٨٦، والمغني في الضعفاء ١/ ٢٧٧، برقم ٢٥٦٠.

٤- السنن الكبرى ٢٨٥/١، برقم ٨٧٧. قال ابن حجر في التقريب ١/ ٣٢١: ضعيف.

٥- السنن ١٩٧/١، الحديث رقم ٣٨٨. بتحقيق شعيب الأرناؤوط. والحديث هو: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ، نا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ «خِرْقَةٌ يَتَنَشَّفُ بِهَا بَعْدَ وُضُوئِهِ». أَبُو مُعَاذٍ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَرْقَمَ وَهُوَ مَتْرُوكٌ

٦ - الضعفاء الصغير ط. أبو العينين ص ٦٩، والتاريخ الكبير ٢/٤، والتاريخ الصغير ١٨٠/٢ قال البخاري: تركوه.

٧- الجرح والتعديل ١٠٠/٤.

٨- سؤالات الآجري ص ٢٣٨، وانظر الجامع في الجرح والتعديل ٣٣١/١.

٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٠٧/٩.

١٠- السنن الكبرى ٢٨٥/١

١١- الكاشف ٤٥٦/١.

١٢- الجرح والتعديل ١٠٠/٤،

١٣ - تقريب التهذيب ص ٢٤٩، الترجمة رقم (٢٥١٧).

١٤- صحيح الجامع الصغير وزيادته ٨٧٤/٢، الحديث رقم ٤٨٣٠.

١٥- السلسلة الصحيحة رقم الحديث ٢٠٩٩، قال عنه: حسن لغيره.

وله شاهد ضعيف هو حديث معاذ بن جبل ﷺ، وقد خرجته لأن الترمذي أشار إليه.

حديث معاذ بن جبل ﷺ:

قال: "رأيت النبي ﷺ إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه".

تخريجه:

أخرجه الترمذي [١]، والبزار [٢]، والطبراني [٣]، والبيهقي [٤]، من طريق رشدين، عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي.

وأخرجه الطبراني في الكبير [٥]، من طريق الأحوص بن حكيم، عن محمد بن سعيد.

الحكم على الحديث:

الحديث مروي من طريقين، وكلاهما ضعيف:

فالطريق الأولى فيها راويان ضعيفان هما:

الأول: رشدين بن سعد، ضعفه الترمذي [٦]، وابن حجر [٧]، والدرقطني [٨]، وحكم عليه الذهبي بسوء الحفظ [٩].

والثاني: عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، ضعفه الترمذي [١٠]، وابن حجر في حفظه [١١]، والذهبي قال: ضعفوه [١٢].

الطريق الثانية فيها راويان أشد ضعفاً من رواية الأفريقي، وهما:

الأول: الأحوص بن حكيم، ضعفه ابن حجر [١٣] والذهبي [١٤].

والثاني: محمد بن سعيد المصلوب، قال ابن حجر: كذبوه [١٥]، وقال الدارقطني: متروك [١٦].

١- أخرجه الإمام الترمذي ٧٥/١، برقم ٥٤، وقد أشار الترمذي إلى هذا الشاهد بعد حديث عائشة؛ حيث قال: وفي الباب عن معاذ بن جبل.

٢- مسد البزار ٩٤/٧، الحديث رقم ٢٦٥٢.

٣- المعجم الأوسط ٢٧٤/٤، الحديث رقم ٤١٨٢، ومسند الشاميين /٢٧٣، الحديث رقم ٢٢٤٣.

٤- السنن الكبرى ٢٣٦/١، الحديث رقم ١١٤٠.

٥- المعجم الكبير ٦٨/٢٠، الحديث رقم ١٢٧.

٦- أخرجه الترمذي ٩٨/١، برقم ٥٤.

٧- تقريب التهذيب ص ٢٠٩، برقم ١٩٤٢.

٨- الضعفاء والمتروكون ١٥٣/٢، برقم ٢١٨.

٩- الكاشف ٢٩٥/١-٢٩٦، برقم ١٥٦٨.

١٠- أخرجه الترمذي ٩٨/١، برقم ٥٤.

١١- تقريب التهذيب ص ٣٤٠، ٣٨٦٢.

١٢ - الكاشف ٦٢٧/١، برقم ٣١٩٤.

١٣- تقريب التهذيب ١٢١/١.

١٤- لسان الميزان ٢٥٤/٩.

١٥- تقريب التهذيب ٨٤٧/١.

١٦- سنن الدارقطني ٤١٥/١، برقم ٨٦٨، من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ٣/ ١٢٣، برقم ٣٦٠.

لكن الرواية التي من طريق معاذ ضعفها بسبب الراويين: رشدين، وعبد الرحمن الأفريقي، وضعفهما إنما هو من قبل حفظهما، وليس لتهمة في ذاتهما، فمثلهما يستشهد بحديثهما، فالحديث يكون حسناً بمجموع طرقه"[١]. قال ابن تيمية – رحمه الله-: فأن تعدد الطرق وكثرتها يقوي بعضها بعضاً؛ حتى قد يحصل العلم بها ولو كان الناقلون فجاراً فساقا؛ فكيف إذا كانوا علماء عدولاً، ولكن كثر في حديثهم الغلط"[٢].

وكذلك من حيث المعنى: فإن ترك النبي ﷺ للمنديل ليس دلالة على "اطراح لأثر العبادة ... أو من قبيل إيثار إبقاء آثار العبادة عليه، وإنما تركه خوفا من الدخول في أحوال المترفين المتكبرين"[٣]، والدليل على ذلك أن النبي ﷺ عندما وضعت له ميمونة غسلا، ثم توضأ، ناولته ثوبا، فَلم يَأْخُذهُ فَانْطَلق وَهُوَ ينفض يَدَيْهِ؛ فلو كان مسح اليدين بالمنديل يعتبر إزالة لأثر العبادة لما نفض الرسول ﷺ يديه؛ ولذلك ترجم البخاري للحديث بقوله: باب نفض اليد من غسل الجنابة[٤].

<u>لذلك فهذا الحديث يرد على الترمذي.</u>

المبحث الثالث

<u>ما يقال بعد الوضوء</u>

<u>حديث عمر بن الخطاب ﷺ:</u>

عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ﷺ:"من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء".

<u>تخريج الحديث:</u>

رواه الترمذي [٥]، والبيهقي [٦]. وقال الترمذي: " وفي الباب عن أنس، وعقبة بن عامر، حديث عمر قد خولف زيد بن حباب في هذا الحديث، وروى عبد الله بن صالح، وغيره، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس،

---

١ -انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٣٥/٥، وألفية الحديث للسيوطي تحقيق أحمد محمد شاكر للمحقق ص ١٥-١٦، انظر فتح المغيث ٨٩/١، حيث قال: " لأن سيئ الحفظ مثلا حيث يروي يحتمل أن يكون ضَبَط المروي، ويحتمل ألا يكون ضَبَطَه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر، غلب على الظن أنه ضبط، وكلما كثر المتابع، قوي الظن".

٢ -مجموع الفتاوى ٢٦/١٨. ((نقلاً عن البحث المذكور ص ٢٤-٢٥.

٣- عمدة القاري ٢٢٦/٣، برقم ٢٧٦، وانظر المتواري على تراجم أبواب البخاري ص ٧٨.

٤- صحيح البخاري ٦٣/١، برقم ٢٧٦.

٥- أخرجه الإمام الترمذي ٧٨/١-٧٩، برقم ٥٥.

٦- السنن الكبرى ٧٨/١.

عن عقبة بن عامر، عن عمر، وعن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عمر، وهذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، قال محمد: «وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئا»

الحكم على الحديث:

هذا الحديث أخرجه الترمذي من طريق زيد بن الحباب، وانتقده بأمور ثلاثة [١] هي:

١- أن زيداً خولف في هذا الحديث.

٢- أنه يوجد انقطاع بين أبي إدريس وبين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٣- زيادة: "اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين"، هذه الزيادة إنما جاءت من طريق زيد بن الحباب؛ وقد خالف الآخرين؛ حيث لم تأت في رواياتهم.

وقد رد بعض العلماء هذه الانتقادات:

أما النقد الأول؛ فقالوا: إن العلة ليست من زيد بن الحباب؛ وإنما هي من تلميذه جعفر بن محمد الثعلبي، شيخ الترمذي.

وأما العلة الثانية وهي الانقطاع؛ فإن الحديث قد رُوي بوصل هذا الانقطاع برواية أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمر رضي الله عنهما. وقد روى مسلم هذا الحديث بهذه الطريق.

وقد أورد ابن عبد البر قصة عن أبي إدريس أنه لقي معاذاً ﷺ بمسجد دمشق [٢].

وقد استنبط منها أحمد شاكر إثبات لقاء أبي إدريس بمعاذ ﷺ؛ حيث إن معاذا ﷺ توفي سنة ١٨هـ؛ بينما عمر ﷺ توفي سنة ٢٣هـ؛ فهو أدرك عمر يقيناً. ثم علل أحمد شاكر قول البخاري إن أبا إدريس لم يسمع من عمر؛ لأنه يشترط اللقيا في الرواية؛ بينما غيره يكتفي بالمعاصرة؛ وما دام أبو إدريس ثقة وليس مدلساً؛ فإنه يعتبر متصلاً عن عمر على رأي معظم المحدثين. ومع ذلك فإن أبا إدريس لم يروِ هذا الحديث عن عمر؛ بل رواه عن عقبة عن عمر [٣]، وفي الرواية الثانية رواه عن عقبة عن النبي ﷺ؛ وهو بهذه الرواية يعتبر مرسل صحابي وهو محتج به عند العلماء [٤].

والعلة الثالثة: أن مسلماً روى هذا الحديث بدون هذه الزيادة.

١- المصدر السابق، ولفظ الترمذي: "حديث عمر قد خولف زيد بن حباب في هذا الحديث، وروى عبد الله بن صالح، وغيره، عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس، عن عقبة بن عامر، عن عمر، وعن ربيعة، عن أبي عثمان، عن جبير بن نفير، عن عمر، وهذا حديث في إسناده اضطراب، ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، قال محمد: «وأبو إدريس لم يسمع من عمر شيئا».

٢- التمهيد ٢١/١٢٤.

٣- انظر سنن الترمذي ١/٧٩، هامش ٣ بتحقيق أحمد شاكر.

٤- انظر سنن الترمذي ١/٨٠، تابع لهامش ٣ من ص ٧٩ بتحقيق أحمد شاكر.

وإليك سرد أقول العلماء في رد هذه الانتقادات:
انتقد أبو علي الغساني توهيم الترمذي لزيد بن الحباب في هذا الحديث؛ واتهم الترمذي أو شيخه [١] بهذا الوهم؛ وأيده النووي؛ وعلل ذلك بقوله: "إنا قدمنا من رواية أئمة حفاظ عن زيد بن الحُباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى والحمد لله"[٢].
وقال ابن الملقن: "لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض"[٣]؛ ونقل ذلك عنه ابن حجر وايده فيه [٤]؛ بل جزم بأن الذي وهم هو شيخ الترمذي: جعفر بن محمد بن عِمران الثعلبي الكوفي [٥].
ومن الجانب العملي: فقد قمت بتتبع الطرق عن الرواة الذين تابعوا جعفر بن محمد في شيخه زيد بن الحباب، والرواة الذين تابعوا زيد بن الحباب في شيخه معاوية بن صالح.

وسأبدأ أولاً بذكر الرواة الذين تابعوا جعفر بن محمد في شيخه زيد بن الحباب وهم:
أبو بكر بن أبي شيبة [٦]، وأبو بكر الجعفي [٧]، وعباس بن محمد الدوري [٨]، وبشر بن آدم [٩]، ومحمد بن علي بن حرب المروزي [١٠].

١- وشيخه هو: جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ الثَّعْلَبِيُّ الْكُوفِيُّ
٢- شرح النووي لمسلم ١٢٠/٣.
٣- انظر البدر المنير ونقله عنه ابن حجر، انظر التلخيص الحبير ١٠١/١.
٤- انظر كتابه التلخيص الحبير /١٠١.
٥- انظر نتائج الأفكار لابن حجر (١/ ٢٤١-٢٤٣).
٦- المصنف ٢٣٢/١-٢٣٤، برقم ٢١، وصحيح مسلم ١٤٤/١-١٤٥، برقم ٢٣٤ في قصة، في السنن الكبرى للبيهقي ٧٨/١، برقم ٣٧٠، ذكر السند ثم قال: " رواه مسلم في الصحيح، عن أبي بكر بن أبي شيبة".
٧- في مستخرج أبي عوانة ٣٩٨/٢، برقم ٦٧٤.
٨- في مستخرج أبي عوانة ٣٩٦/٢، برقم ٦٧٣، وفي كتاب البعث والنشور ١٦٦/١، برقم ٢٣٤، وفي السنن الصغير للبيهقي ٥٠/١، برقم ١٠٨، وفي السنن الكبرى للبيهقي ٧٨/١، برقم ٣٦٩.
٩- مسند البزار ٣٦٢/١، برقم ٢٤٣ بنحوه.
١٠- السنن الصغرى للنسائي ٥٤/١، برقم ١٤٨، وفي السنن الكبرى له أيضا ١٢٨، برقم ١٤٠.

ثم الرواة الذين تابعوا زيد بن الحباب عن معاوية بن صالح وهم: ليث [١]، وعبد الرحمن بن مهدي [٢]، وابن وهب [٣]، وأسد بن موسى [٤]، وعبد الله بن صالح الجهني[٥].

فوجدت أن جميع الرواة الذين تابعوا زيد بن الحباب؛ وكذلك الرواة الذين تابعوا جعفر بن محمد - ما عدا جعفر- كلهم يروون الحديث متصلاً؛ برواية أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وجميعهم لم يذكر الزيادة الموجودة عند الترمذي. وأن روايتهم هذه موافقة لرواية مسلم في صحيحه.

بذلك يكون كلام الترمذي في اتهامه زيد بن الحباب بالوهم غير صحيح - كما مرَّ تخريجه- ويكون الاختلاف الذي عدّه الترمذي اضطراباً في الحديثً قائمٌ في رواية جعفر عن زيد بن الحباب وحدها لا في باقي الروايات؛ فيزول بذلك الوهم عن زيد بن الحباب والله أعلم. وتأكيدا لذلك فقد أخبر الدارقطني أن هذا السند الذي تم تخريجه هو أحسن أسانيد هذا الحديث، فقال: " وأحسن أسانيده ما رواه معاوية بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس الخولاني وعن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة بن عامر وهو المبري في الباب"[٦]. وهو السند الذي يوافق كل الرواة الذين رووه عن زيد بن الحباب، والرواة الذين تابعوا زيداً في روايته عن معاوية بن صالح.

فالزيادة في المتن، وحذف رجل في السند تفرد بهما جعفر بن محمد الثعلبي الكوفي، شيخ الترمذي؛ فتكون روايته شاذة عنهم؛ وبهذا قد يقع الوهم عليه وليس على شيخه.

ومرتبته: صدوق عند أبي حاتم الرازي [٧]، وابن حجر [٨]. بينما وثقه غيرهما. لكن المحفوظ رواية غيره؛ فالحديث من طريقه ضعيف؛ لأنه شاذ. وقد حكم ابن

١- مسند أحمد ٥٤٩/٢٨-٥٥٠، برقم ١٧٣١٤ في قصة.

٢- المصدر السابق ٦١٥/٢٨، برقم ١٧٣٩٣ في قصة، وصحيح ابن خزيمة ٣٢٤/١-٣٢٦، برقم ٢٢٢، في قصة، في السنن الكبرى للبيهقي ٧٨/١، برقم ٣٦٨، و٢٨٠/٢- برقم ٣٥٧٤ وذكر البيهقي ذلك في قصة.

٣- سنن أبي داود ٦٥/١، برقم ١٦٩، في قصة، وصحيح ابن خزيمة ٣٢٤/١-٣٢٦، برقم ٢٢٢، في قصة، وصحيح مسلم ١٤٤/١-١٤٥، برقم ٢٣٤ في قصة، وصحيح ابن حبان ٣٢٥/٣، برقم ١٠٥٠ في قصة.

٤- صحيح ابن خزيمة ٣٢٦/١، برقم ٢٢٣، في قصة، وفي السنن الكبرى للنسائي ١٢٩، برقم ١٤١.

٥- في السنن الكبرى للبيهقي ١٢٦/١، برقم ٣٦٨، وفي كتاب الدعوات الكبير ١١٧/١، برقم ٥٨، وفي شعب الإيمان ٢٦٧/٤، برقم ٢٤٩٨.

-٦ العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٢ / ١١١.

٧- انظر الجرح والتعديل ٤٨٩/٢.

٨- انظر تقريب التهذيب ٢٠٠/١.

حجر على شيخ الترمذي جعفر بن محمد، بأنه تفرد بها، ولم يضبط الإسناد، وأن الزيادة التي وردت عن طريقه لم تثبت، وأن السند بذلك أصبح منقطعاً [١].

وللحديث شواهد:

قال الترمذي: "وفي الباب عن أنس، وعقبة بن عامر"[٢]، ويضاف لهما: ابن عمر وقد رواه مع أنس، وثوبان. وسأذكر هذه الشواهد.

حديث عقبة بن عامر ﷺ:

عن عقبة بن عامر قال: كانت علينا رعاية الإبل، فجاءت نوبتي فروحتها بعشي؛ فأدركت رسول الله ﷺ قائما يحدث الناس، فأدركت من قوله: "ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلي ركعتين، مقبل عليهما بقلبه ووجهه، إلا وجبت له الجنة"، قال: فقلت: ما أجود هذه؛ فإذا قائل بين يدي يقول: التي قبلها أجود؛ فنظرت فإذا عمر قال: إني قد رأيتك جئت آنفا، قال: "ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ، أو فيسبغ ، الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبد الله ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم [٣]، والنسائي [٤]، وابن خزيمة [٥]، وأبو عوانة [٦]، والبيهقي [٧]، من طريق معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن عقبة بن عامر، وأبو عثمان، عن جبير بن نفير، عن عقبة بن عامر، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما؛ ولكنها بدون هذه الزيادة.

حديث ابن عمر، وأنس بن مالك -رضي الله عنهما-:

روى ابن عمر، وأنس بن مالك رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ توضأ مرة مرة، ثم قال: هذا وضوء الصلاة الذي لا يقبل الله الصلاة إلا به. ثم توضأ مرتين مرتين، ثم قال: هذا وضوء من توضأ، ضعف الله له الأجر. ثم توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال: "هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي، ووضوء إبراهيم خليل الرحمن عليه

١- انظر نتائج الأفكار لابن حجر (١/ ٢٤١-٢٤٣)، قال ابن حجر عن زيادة الترمذي: "لم تثبت هذه الزيادة في هذا الحديث، فإن جعفر بن محمد شيخ الترمذي تفرد بها، ولم يضبط الإسناد، فإنه أسقط بين أبي إدريس وبين عمر جبير بن نفير وعقبة، فصار منقطعاً، بل معضلاً، وخالفه كل من رواه عن معاوية بن صالح، ثم عن زيد بن الحباب. وقد رواه عن زيد سوى من تقدم ذكره: موسى بن عبد الرحمن المسروقي، وحديثه عند النسائي...".

٢- أخرجه الإمام الترمذي ١/٧٨-٧٩، برقم ٥٥.

٣- صحيح مسلم ١/٢٠٩، برقم ٢٣٤.

٤- سنن النسائي الصغرى ١/٩٢، برقم ١٤٨، والكبرى ١/١٢٩، برقم ١٤٠، و٩/٣٨، برقم ٩٨٣٢.

٥- صحيح ابن خزيمة ١/١١، برقم ٢٢٣.

٦- مستخرج أبي عوانة ٢/٣٩٦، برقم ٦٧٣، والسنن الكبرى ١/١٢٦، برقم ٣٦٩.

٧- السنن الصغير ١/٥٠، برقم ١٠٨، والدعوات الكبير ١/١١٧، برقم ٥٨.

السلام، من توضأ فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين، فتح له بها ثمانية أبواب من أبواب الجنة يدخل من أيها شاء". وقال: هذا حديث حسن غريب".

تخريجه :

رواه ابن عساكر [١]، والبيهقي [٢].

حديث أنس بن مالك ﷺ:

عن أنس بن مالك ﷺ ، عن النبي ﷺ قال: " من توضأ فأحسن الوضوء، ثم قال ثلاث مرات: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، فتحت له من الجنة ثمانية أبواب، من أيها شاء دخل " أخرجه أحمد في مسنده [٣]، وابن ماجه [٤]، ومصنف ابن أبي شيبة [٥].

الحكم على الحديث:

فيه زيد العمي وهو ضعيف [٦]، ومع ذلك فالحديث ليس فيه الزيادة التي ذكرها الترمذي، والحديث بدونها في صحيح مسلم.

حديث ثوبان ﷺ :

قال: قال رسول الله ﷺ : " من توضأ فأحسن الوضوء، ثم قال عند فراغه: لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين، فتح الله له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء".

تخريجه:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط [٧]، وابن السني [٨].

وعزاه ابن حجر للبزار [٩]، والطبراني في المعجم الكبير [١٠]، كما عزاه الهيثمي[١١] للطبراني في الأوسط والكبير مختصراً، ولكن الحديث بدون الزيادة عند البزار والطبراني في الكبير.

١- معجم ابن عساكر ١٠٤٧/٢، برقم ١٣٥٠.
٢- السنن الصغير ٥١/١، برقم ١٠٩.
٣- مسند أحمد ٣٠٧/٢١، برقم ١٣٧٩٢.
٤- سنن ابن ماجه ١٥٩/١، برقم ٤٦٩.
٥- في المصنف ١٣/١، برقم ٢٢، و١١٣/٦، برقم ٢٩٨٩٥.
٦- انظر التقريب ٣٥٢/١، ترجمة رقم ٢١٤٣ والكاشف ٤٤٣/٢، ترجمة رقم ١٧٣٢.
٧- المعجم الأوسط ١٤٠/٥.
٨- عمل اليوم الليلة ٣٥/١، برقم ٣٢.
٩- مسند البزار ٣٦١/١.
١٠ - المعجم الكبير ١٠٠/٢، برقم ١٤٤١، و٣٣١/١٧، برقم ٩١٦.
١١- مجمع الزوائد ٢٣٩/١، برقم ١٢٢٩.

الحكم على الحديث:

ذكر الطبراني في الأوسط والهيثمي بأنه تفرد به مِسْوَرُ بن مُوَرِّع [١]، وقال الهيثمي: "لم أجد من ترجمه".

وفيه أحمد بن سهيل الوراق، وثقه ابن حبان [٢]، وابن قطلوبغا [٣]، وقال أبو أحمد الحاكم: "في حديثه بعض المناكير"[٤].

فالخلاصة: أن هذا الحديث يصح بدون الزيادة عند مسلم: من حديث عقبة بن عامر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما. فهو وارد على إطلاق الترمذي. أي بالنظر إلى ما يقال بعد الوضوء كما هو ظاهر تبويبه. ومما يؤيد ما قلته: ما قاله ابن القيم: "وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ عَلَى وُضُوئِهِ شَيْئًا غَيْرَ التَّسْمِيَةِ، وَكُلُّ حَدِيثٍ فِي أَذْكَارِ الْوُضُوءِ الَّذِي يُقَالُ عَلَيْهِ فَكَذِبٌ مُخْتَلَقٌ لَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنْهُ، وَلَا عَلَّمَهُ لِأُمَّتِهِ، وَلَا ثَبَتَ عَنْهُ غَيْرُ التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَقَوْلُهُ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ» فِي آخِرِهِ"[٥].

هذا الحديث يرد على الترمذي.

المبحث الرابع

بَابُ تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنَ الْقُبْلَةِ

حديث عائشة:

عن عائشة، "أن النبي ﷺ قبّل بعض نسائه، ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ»، قال: قلت: من هي إلا أنت؟ فضحكت".

١- المصدرين السابقين.

٢- الثقات لا بن حبان ٥١/٨، برقم ١٢٢٠٨.

٣- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا ٣٥٥/١، برقم ٢٧٣.

٤- نقله عنه الذهبي في «الميزان»: ١/ ١٠٣، برقم ٤٠٣، وابن قطلوبغا في كتابه الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٣٥٥/١، برقم ٢٧٣.

٥- زاد المعاد في هدي خير العباد (١/ ١٨٨).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي [١] وابن أبي شيبة [٢]، وإسحاق بن راهويه [٣]، وأحمد [٤]، وأبو داود [٥]، وابن ماجه [٦]، والدارقطني [٧]، والبيهقي [٨]، من طريق وكيع، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عروة بن الزبير، عنها به.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث رُوي من طرق كثيرة عن عائشة؛ والحديث الذي رُوي عن طريق الترمذي عن عائشة، رُوي عنها من طريق عروة غير منسوب؛ ولكنه جاء مصرحاً به في روايتي ابن ماجه [٩]، والدارقطني [١٠] بأنه عروة بن الزبير.

والحديث من هذه الطريق له علتان هما:

١- الإرسال فحبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير [١١].

٢- التدليس: حبيب بن أبي ثابت وصفه ابن حجر بأنه كثير التدليس، وقد روى هنا بالعنعنة عن عروة بن الزبير [١٢].

وبهذا يكون في الحديث انقطاع بين حبيب وعروة: وممن قال أنه لم يسمع من عروة: سفيان الثوري، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، وعلي بن المديني [١٣].

وقد روي عن أبي داود أنه قال "وقد روى حمزة بن ثابت، عن حبيب، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ، حديثا صحيحا"[١٤]؛ لكن ذكر البخاري هذا السند

١- أخرجه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ (٦٣) بَابُ تَرْكِ الوُضُوءِ مِنَ القُبْلَةِ، الحديث رقم ٨٦، ١/١٣٣-١٣٩.

٢- في المصنف ١/٤٨، برقم ٤٨٨.

٣- في مسنده ٢/٩٩، برقم ٥٦٦.

٤- في المسند ٤٢/٤٩٧، ٢٥٧٦٦.

٥- في السنن ١/٤٦، برقم ١٧٩.

٦- في السنن ١/١٦٨، برقم ٥٠٢.

٧- سنن الدارقطني (١/ ٢٤٧)، الحديث رقم ٤٨٨.

٨ - في السنن الكبرى ١/٢٠٠، برقم ٦١١.

٩- في سننه ١/ ١٦٨، رقم الحديث ٥٠٢..

١٠- سنن الدارقطني (١/ ٢٤٧)، الحديث رقم ٤٨٨.

١١- قاله الترمذي نقلاً عن البخاري، في سننه، الحديث رقم ٨٦، وفي العلل الكبير له ص ٥٠، ٣٨٦.

١٢- انظر تقريب التهذيب ص ١٥٠، برقم ١٠٨٤.

١٣- انظر جامع التحصيل ص ١٥٨، وكذا قال البيهقي والدارقطني وغيرهما. انظر إكمال تهذيب الكمال: (٣ / ٣٥٥). وروى عن عروة بن الزبير حديث المستحاضة، وجزم الثوري أنه لم يسمع منه، وإنما هو عروة المزني آخر، وكذا تبع الثوري أبو داود، والدارقطني، وجماعة، تهذيب التهذيب:(٢/ ١٧٨).

١٤- سنن أبي داود ١/٤٦، برقم ١٧٩.

عن عائشة أن النبي ﷺ كان يدعو"[١]، أما هذا الحديث فقد سأل الترمذي البخاري عنه فقال: "حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة"[٢].
وقد علق محمد فؤاد عبد الباقي على هذا الحديث من رواية ابن ماجه، فقال: "قد رواه أبو داود بإسناد فيه إرسال [٣]. والإرسال لا يضر عند الجمهور في الاحتجاج. وقد جاء بذلك الإسناد موصولا ذكره الدارقطني. وقد رواه البزار بإسناد حسن من غير طريق حبيب [٤]. ورواه ابن ماجه بإسنادين [٥]. فالحديث حجة بالاتفاق".
لكن الحديث الذي رواه الدار قطني، والبزار، والرواية الثانية لابن ماجه كلها بلفظ: " كَانَ يقبل وهو صائم"، وحديثنا هذا بلفظ: "«قبّل رسول الله ﷺ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ ... ". وكذلك رواية ابن ماجه الثانية: بهذا اللفظ، وبنفس سند الترمذي. فليس لما ذكره محمد فؤاد عبد الباقي حجة فيما قال. والله أعلم.
يوجد للحديث طريق آخر: وهي طريق إبراهيم التيمي عن عائشة، بلفظ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُقَبِّلُ بَعْدَمَا يَتَوَضَّأُ ثُمَّ يُصَلِّي وَلا يَتَوَضَّأُ» هَذَا حَدِيثُ غُنْدَر.
وَقَالَ وَكِيعٌ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ بَعْضَ نِسَائِهِ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وقد أعله الدارقطني بأنه لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما [٦] ثم وصله الدارقطني فقال: "وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التيمي عن أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فَوَصَلَ إِسْنَادَهُ[٧].
لكن أخرجه مسلم موصولاً بلفظ: " كَانَ يُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ"، من طريق إبراهيم التيمي عن علقمة عن عائشة مرفوعا، وعن إبراهيم عن الأسود، انطلق هو ومسروق إلى عائشة فسألاها عن المباشرة [٨].

١- التاريخ الكبير ٥٢/٣.
٢- العلل الكبير للترمذي ص ٣٨٦.
-٣ سنن ابن ماجه ١٦٨/١، برقم ٥٠٢.
٤- مسند البزار = البحر الزخار ١٨/ ١١٨، الحديث رقم ٦٥، ولكنه بلفظ: " كَانَ يقبل وهو صائم". وقد رواه من طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها".
-٥ سنن ابن ماجه ١٦٨/١، الحديث رقم ٥٠٢، وهو من طريق: حبيب عن عروة عن عائشة.
أما السند الثاني فهو بلفظ "يقبل وهو صائم" وهو من طريق: أبي بكر بن أبي شيبة، عن علي بن مسهر، عن عبيد الله، عن القاسم عن عائشة. انظر سنن ابن ماجه ٥٣٨/١، رقم الحديث ١٦٨٤.
٦- سنن الدارقطني ٢٥٤/١، الحديث رقم ٥٠٠.
٧- المصدر السابق. ((سنن الدارقطني ٢٥٤/١، برقم ٥٠٠)). وقال الدارقطني: "وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي لَفْظُهُ فَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَلَا يَتَوَضَّأُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".
٨- صحيح مسلم ١٣٥/٣، الحديث رقم ١١٠٦.

وبهذا ممكن القول بأن الرواية الصحيحة في هذا الباب؛ إنما هي بلفظ التقبيل في الصوم، وليس في الوضوء؛ وبهذا جاءت الروايات الصحيحة عند البخاري ومسلم وغيرهما؛ حتى عده بعضهم حديثاَ متواتراً، كالطحاوي في شرح معاني الآثار [١].

أما حديث التقبيل في الوضوء فالأرجح أنه ضعيف وهو موافق لقول الترمذي حيث قال: "وقد روي نحو هذا عن غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة، قالوا: ليس في القبلة وضوء، وقال مالك بن أنس، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق: «في القبلة وضوء»، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين. وإنما ترك أصحابنا حديث عائشة، عن النبي ﷺ في هذا لأنه لا يصح عندهم لحال الإسناد. وسمعت أبا بكر العطار البصري يذكر، عن علي بن المديني، قال: ضعّف يحيى بن سعيد القطان هذا الحديث، وقال: هو شبه لا شيء وسمعت محمد بن إسماعيل يضعّف هذا الحديث، وقال: حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة، وقد روي عن إبراهيم التيمي، عن عائشة، «أن النبي ﷺ قبّلها ولم يتوضأ»، وهذا لا يصح أيضا، ولا نعرف لإبراهيم التيمي سماعا من عائشة، وليس يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء"[٢].

<u>إذن فهذا الحديث لا يَرِد على الترمذي.</u>

١- ٢/٩٠، برقم ٣٣٦٧.

٢- أخرجه الإمام الترمذي في أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ (٦٣) بَابُ تَرْكِ الوُضُوءِ مِنَ القُبْلَةِ، الحديث رقم ٨٦، ١/١٣٣-١٣٩.

الفصل الثاني

الأحاديث الواردة في الصلاة والصوم

ويتكون من ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول: في ما جاء من كم تؤتى الجمعة**
- **المبحث الثاني: في استقبال الإمام للناس إذا خطب**
- **المبحث الثالث: في الاكتحال للصائم**

المبحث الأول

ما جاء من كم تؤتى الجمعة

في هذا المبحث: مناقشة هل توجد مسافة مقدرة شرعاً بين مسجد الجمعة ومنزل الرجل؛ بحيث تجب عليه الصلاة في المسجد؟ اختلف العلماء في وجوبها عليه. وقد عنون لها الإمام الترمذي بقوله: باب ما جاء من كم تؤتى الجمعة [١].

حديث رجل من الصحابة ﷺ من أهل قباء:

قال الصحابي: "أمرنا النبي ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء"[٢].

تخريج الحديث:

رواه الترمذي من طريق ثوير، عن رجل من أهل قباء، عن أبيه وكان من أصحاب النبي ﷺ قال: أمرنا النبي ﷺ أن نشهد الجمعة من قباء.

الحكم على الحديث:

هذا الحديث ضعيف لثلاث علل، هي:

١- انفرد به الترمذي من هذا الطريق، وقال عنه: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ولا يصح في هذا الباب، عن النبي ﷺ شيء"[٣].

٢- ثوير - مصغر- هو ابن أبي فاخِتَة: سعيد بن عِلاقة الكوفي، أبو الجهم، قال عنه ابن حجر: "ضعيف رمي بالرفض"[٤]. وحكم عليه الذهبي بأنه: واهٍ [٥]. ونقل في الميزان عن الدارقطني: "أنه متروك"، ونقل البخاري عن يحيى وابن مهدي تركهما لحديثه، كما نقل عن الثوري: "أنه ركن من أركان الكذب"[٦].

١- معنى هذا العنوان: أي من كم مسافة يؤتى إليها. انظر تحفة الأحوذي للمباركفوري ٣٧٤/٢، الحديث رقم ٥٠١.

٢- سنن الترمذي ٣٧٤/٢، برقم ٥٠١.

٣- سنن الترمذي ٣٧٤/٢، برقم ٥٠١.

٤ - تقريب التهذيب ص ١٣٥، برقم ٨٦٢.

٥ - الكاشف ٢٨٦/١، الترجمة رقم ٧٢٥.

٦- انظر التاريخ الكبير ١٨٤/٢، برقم ٢١٣٧، وانظر ميزان الاعتدال ٣٧٥/١، برقم ١٤٠٨.

٢- فيه رجل مجهول هو المشار إليه في سند الحديث: "عن رجل من أهل قباء"، قال المباركفوري: هذا الرجل مجهول لا يعرف اسمه [١].

شاهد حديث أبي هريرة عند الترمذي:

قال الترمذي: وقد رُوي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "الجمعة على من آواه الليل إلى أهله".

تخريجه:

انفرد به الترمذي [٢].

الحكم على الحديث:

هذا الحديث فيه ثَلَاثَةَ ضُعَفَاءٍ هم:

الْأَوَّلُ: حجاج بن نصير: قال ابن حجر: "ضعيف، كان يقبل التلقين"[٣]، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: "ضعفوه"[٤].

وَالثَّانِي: معارك بن عباد: ضعفه ابن حجر [٥]، والدارقطني [٦]، وقال أبو زرعة "واهي الحديث" وقال أبو حاتم: " أحاديثه منكرة"[٧].

والثَّالِثُ: عبد الله بن سعيد المقبري: قال ابن حجر [٨]، والنسائي [٩]، والدارقطني[١٠]، متروك، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الكاشف: "واهٍ"[١١].

وقد حكم عليه الترمذي بالضعف؛ فقال: "وهذا حديث إسناده ضعيف، إنما يُروى من حديث معارك بن عباد، عن عبد الله بن سعيد المقبري، وضعّف يحيى بن سعيد القطان عبد الله بن سعيد المقبري، في الحديث [١٢].

كما نقل الترمذي حكم الإمام أحمد عليه بالضعف، في قصة سمعها مع تلميذ الإمام أحمد بن الحسن؛ بأنه عندما سأله عن هذا الحديث غضب منه.

وتعقب الترمذي تلك القصة بقوله: " إنما فعل أحمد بن حنبل هذا لأنه لم يعدّ هذا الحديث شيئا وضعفه لحال إسناده» [١٣].

١- انظر تحفة الأحوذي للمباركفوري ٣٧٤/٢، الحديث رقم ٥٠١، ولم أجده في التقريب في المبهمات.
٢- سنن الترمذي ٣٧٦/٢، برقم ٥٢.
٣- تقريب التهذيب: ص ٥٣، برقم ١١٣٩
٤- الكاشف ٣١٣/٢، برقم ٩٤٤.
٥- تقريب التهذيب: ص ٥٣٦، برقم ٦٧٤٣.
٦- ذكره في الضعفاء والمتروكين ٥٣٥.
٧ - الجرح والتعديل ٣٧١/٨، برقم ١٥٠٠٧.
٨- تقريب التهذيب ص ٣٠٦، برقم ٣٣٥٦.
٩- الضعفاء والمتروكون ص ٦٤، برقم ٣٤٣.
١٠- الضعفاء والمتروكون ١٥٩/٢، برقم ٣٠٧.
١١- ٥٥٨/١، برقم ٢٧٥٢.
١٢- سنن الترمذي ٣٧٥/٢.
١٣- سنن الترمذي ٣٧٦/٢-٣٧٧، برقم ٥٠٢.

شواهد أخرى للحديث:

حديث عائشة رضي الله عنها:

قالت: " كان الناس ينتابون يوم الجمعة من منازلهم والعوالي ..."

تخريجه:

أخرجه البخاري [١]، ومسلم[٢].

حديث ابن عمر رضي الله عنهما:

قال: " إن أهل قباء كانوا يجمّعون مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة".

تخريجه:

أخرجه ابن ماجه [٣] وابن خزيمة [٤]، من طريق عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن نافع، عنه به.

الحكم على الحديث:

فيه عبد الله بن عمر، ضعفه ابن خزيمة بسوء الحفظ [٥]، وقال عنه ابن حجر: "ضعيف عابد"[٦]، ونقل الذهبي قول ابن معين فيه أنه "صويلح"، وقول ابن عدي: "لا بأس به، صدوق"[٧]. وحكم عليه الأرنؤوط بأنه حسن لغيره [٨]، وحسنه العظيم آبادي [٩].

وقد اعتبر ابن حجر أن هذه الأحاديث تصلح شواهداً لحديث الترمذي، وإنها وإن كانت ضعيفة؛ فإن من يعمل بها يحتج بها على الخصوم؛ وأنها ليست بأضعف من أحاديث كثيرة احتج بها الشافعية [١٠]؛ لكنه لا يرى أن صلاة أهل قباء وغيرهم ممن هم خارج المدينة مع الإمام بالمدينة على سبيل الوجوب؛ حيث قال في الرد على من يوجبونها عليهم: " وفيه نظر لأنه لو كان واجبا على أهل العوالي ما تناوبوا؛ ولكانوا يحضرون جميعا والله أعلم"[١١].

النتيجة:

وبهذا فالحديث يرد على الترمذي؛ باعتبار أن الحديث يصلح أن يكون حسناً لغيره بشواهده. والله أعلم.

---

١ - صحيح البخاري ٦/٢، برقم ٩٠٢.

٢- صحيح مسلم ٥٨١/٢، برقم ٨٤٧.

٣- سنن ابن ماجه ٢١٣/٢، برقم ١١٢٤، بلفظ: " إن أهل قباء كانوا يجمعون مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة".

٤- صحيح بن خزيمة ١٧٧/٣، برقم ١٨٦٠، بمثله.

٥- المرجع السابق.

٦- تقريب التهذيب ص ٣١٤/ برقم ٣٤٧٢.

٧- الكاشف ٥٧٦/١، برقم ٤٨٧٠، وانظر الكامل لابن عدي ٥/ ٢٣٧، برقم ٩٧٦.

٨- سنن ابن ماجه بتحقيق الأرناؤوط١/ ٢١٢-٢١٣، برقم ١١٢٤.

٩ - عون المعبود ٢٦٩/٣. ط. دار الكتب العلمية بحاشية ابن القيم.

١٠- التلخيص الحبير ١٣٤/٢. ط. العلمية.

١١- فتح الباري ٣٨٦/٢.

المبحث الثاني

في استقبال الإمام للناس إذا خطب

ولا يكون ذلك بالتحلق حول المنبر للمنع عنه؛ بل بالتوجه إليه في الصفوف [١].

حديث عبد الله بن مسعود ﷺ:

عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله ﷺ إذا استوى على المنبر استقبلناه بوجوهنا.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي [٢]، والبزار [٣]، عن عباد بن يعقوب عن محمد بن الفضل، وأخرجه أبو يعلى [٤]، والطبراني [٥]، من طريق محمد بن الفضل بن عطية، عن منصور بن المعتمر، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، عنه به.

الحكم على الحديث:

فيه ثلاث علل، ذكر الترمذي علتين هما:

١- التفرد: تفرد به محمد بن الفضل بن عطية [٦].

٢- هذا الراوي ضعيف. ضعّفه به الترمذي [٧]، والبزار [٨]، وابن حجر[٩]، والدارقطني[١٠]، وقال في التقريب: "كذبوه"[١١] وقال الذهبي في الكاشف: "تركوه"[١٢].

٣- شيخ الترمذي: عبّاد بن يعقوب الكوفي الرواجني، قال ابن حجر: "صدوق رافضي"[١٣]، وقال الذهبي: "من غلاة الشيعة ورؤوس البدع، ولكنه صادق في الحديث"[١٤]، وختم الكلام عنه الترمذي بقوله: " والعمل على هذا عند أهل العلم

١- تحفة الأحوذي ٢٣/٣، نقله عن قال أبو الطيب المدني في شرح الترمذي.
٢- سنن الترمذي ٣٨٣/٢، برقم ٥٠٩.
٣- في مسنده ٣٠٣/٤، برقم ١٤٨١.
٤- في مسنده ٢٨٢/٩-٢٨٣، برقم ٥٤١٠.
٥- في المعجم الكبير ٧٣/١٠، برقم ٩٩٩١.
٦- سنن الترمذي ٣٨٣/٢، برقم ٥٠٩، ٤- أبواب الجمعة - باب في استقبال الإمام إذا خطب.
٧- سنن الترمذي ٣٨٣/٢، برقم ٥٠٩، ٤- أبواب الجمعة - باب في استقبال الإمام إذا خطب. قال الترمذي: " وحديث منصور لا نعرفه إلا من حديث محمد بن الفضل بن عطية، ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند أصحابنا".
٨- في مسنده ٣٠٣/٤، برقم ١٤٨١، وقال عنه: "لين الحديث".
٩- التلخيص الحبير ٢/ ١٢٩.
١٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ١٣٩/٥، وقال عنه: "متروك الحديث".
١١- تقريب التهذيب ص ٥٠٢، برقم ٦٢٢٥.
١٢- الكاشف: ٢١٠/٢، برقم ٥١١٣.
١٣ - تقريب التهذيب ط. عوامة ص ٢٩١، برقم ٣١٥٣.
١٤- انظر الكاشف: ٥٣٢/١، برقم ٢٥٧٥، قال عنه فيه: "شيعي جلد"، وميزان الاعتدال ٣٧٩/٢.

من أصحاب النبي ﷺ، وغيرهم يستحبون استقبال الإمام إذا خطب، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء."[١]

شواهد الحديث:

١- حديث أبي سعيد الخدري ﷺ:

عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: إن النبي ﷺ جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله. تخريج الحديث:

أخرج البخاري هذا الحديث تحت عنوان: باب يستقبل الإمام القوم واستقبال الناس الإمام إذا خطب. وبيّن ابن حجر أن هذا الحديث يدل على معنى الترجمة التي هي لفظ حديث ابن مسعود؛ فقال: "وقد استنبط المصنف من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس ذات يوم على المنبر وجلسنا حوله مقصود الترجمة"[٢]، ثم ذكر البخاري بعد هذا الحديث أثرين معلقين، تعليقاً جازماً، عن ابن عمر، وعن أنس بن مالك رضي الله عنهما[٣]، يؤكدان معنى حديث ابن مسعود فقال: " واستقبل ابن عمر، وأنس رضي الله عنهم الإمام"، وقال ابن حجر عن أثر أنس: " فروِّيناه في نسخة نعيم بن حماد بإسناد صحيح عنه"[٤].

ومع ذلك بيّن ابن حجر أيضاً أن الحديث يدل على أن جلوس الصحابة حول الرسول ﷺ لسماع كلامه يقتضي نظرهم إليه غالبا[٥].

٢- حديث عبد الله بن عمر ﷺ:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ: "كان إذا دنا من منبره يوم الجمعة سلم على من عنده من الجلوس، فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم سلم"

تخريجه:

أخرجه البيهقي [٦]، واللفظ له، وقال: تفرد به عيسى بن عبد الله الأنصاري والطبراني في المعجم الأوسط، من طريق الوليد بن مسلم، عن عيسى بن عبد الله الأنصاري عن نافع عنه به. قال الطبراني: "... وَلَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ "[٧].

١- سنن الترمذي ٣٨٣/٢، برقم ٥٠٩، ٤- أبواب الجمعة - باب في استقبال الإمام إذا خطب، ونسب هذا القول إلى سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق.

٢- فتح الباري ٤٠٢/٢.

٣- صحيح البخاري ١٠/٢، برقم ٩٢١، وانظر المصدر السابق.

٤- فتح الباري ٤٠٢/٢.

٥- انظر المصدر السابق.

٦- السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٥/٣، برقم ٥٨٢٣.

- ٣٨١/٦٧، برقم ٦٦٧٧.

الحكم على الحديث:

قال البيهقي: تفرد به عيسى بن عبد الله الأنصاري. قال ابن عدي - عن هذا الحديث وغيره-: " وهذه الأحاديث يرويها الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عِيسَى الأنصاري، وروى عَن عِيسَى هَذَا بقية بأحاديث مناكير ... وعامَّة ما يرويه لا يتابع عليه [1].

فالحديث ضعيف بهذا السند.

والخلاصة:

أن عدم صحة شيء في ذلك عن النبي ﷺ؛ المقصود به لم يصح بلفظ صريح، كما فسر به ابن حجر كلام الترمذي[2]. وقد ترجم به البخاري فقال: " باب يستقبل الإمام القوم، واستقبال الناس الإمام إذا خطب"[3]. وبذلك أرى أن فعل الصحابة ذلك، واستقرار العمل عليه يدل على أن له أصلاً. ويؤيده ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري، قال: «كان رسول الله ﷺ يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلى، فأول شيء يبدأ به الصلاة، ثم ينصرف، فيقوم مقابل الناس، والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم، ويوصيهم، ويأمرهم ... "[4]؛ فإنه يفهم منه أنه ﷺ مستقبلهم، وهم جلوس على صفوفهم؛ أي فيكونون أيضاً مستقبلينه. وكذلك يؤيده شاهد حديث أبي سعيد الخدري وهو الشاهد رقم ١، الذي ذكرته آنفاً.

وبهذا يكون الحديث وارداً على الترمذي.

المبحث الثالث

الاكتحال للصائم

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه :

عن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: اشتكت عيني، أفأكتحل وأنا صائم؟ قال: «نعم».

تخريج الحديث:

انفرد به الترمذي [5] عن عبد الأعلى، عن الحسن بن عطية، عن أبي عاتكة، عن أنس مرفوعا.

١- الكامل ٤٤٥/٦، ٤٤٦.
٢- فتح الباري ٤٠٢/٢.
٣- صحيح البخاري ١٧/٢، برقم ٩٥٦.
٤- صحيح البخاري ١٠/٢، برقم ٩٢١.
٥- سنن الترمذي ٩٧/٢، برقم ٧٢٦.

الحكم على الحديث:

فيه: أبو عاتكة، واسمه طريف بن سلمان أو بالعكس. ضعفه الترمذي [١]، وابن حجر[٢]، وقال عنه البخاري [٣]: " منكر الحديث"، و قال عنه النسائي: " ليس بثقة"[٤]، وقال عنه الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"[٥]، وقال عنه أبو حاتم: "ذاهب الحديث"[٦]، و قال عنه ابن عدي "وعامة ما يرويه عن أنس لا يتابعه عليه أحد من الثقات"[٧]، ونقل الذهبي تضعيف العلماء له[٨]؛ ولذا حكم عليه الترمذي بأنه ليس إسناده بالقوي ، وأنه لا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء"[٩].

وقال ابن حجر: "ورد عن أنس موقوفاً بسند لا بأس به"[١٠].

شواهد الحديث:

١- حديث عن أبي رافع ﷺ :

عن أبي رافع ﷺ : "أن النبي ﷺ كان يكتحل بالإثمد وهو صائم".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي[١١]عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جده.

الحكم على الحديث:

محمد وأبوه حديثهما منكر، قال ذلك البخاري، وابن أبي حاتم [١٢]، وضعفه كذلك ابن حجر [١٣]، ونقل الذهبي تضعيف العلماء له [١٤].

وأشار إليه الترمذي حيث قال: "وفي الباب عن أبي رافع"

٢- حديث أنس بن مالك ﷺ :

عن أنس بن مالك ﷺ ، أنه كان يكتحل وهو صائم.

١- سنن الترمذي ٢/٩٧.
٢- تقريب التهذيب: ص ٦٥٣، برقم ٨١٩٣.
٣- التاريخ الكبير ٤/٣٥٧، برقم ٣١٣٥، وانظر تهذيب الكمال ٣٤/٥، والتهذيب ٤/٥٤٤.
٤- الضعفاء والمتروكون ص، وانظر تهذيب الكمال ٣٤/٥.
٥- انظر تهذيب ٤/٥٤٤،
٦- الجرح والتعديل ٤/٤٩٤.
٧- الكامل ٥/١٨٨.
٨- الكاشف ٢/٢٣٧، برقم ٦٦٩٥.
٩- سنن الترمذي ٢/٩٧.
١٠ - التلخيص الحبير ٢/٣٦٥.
١١- السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٤٣٦.
١٢- نقله عنهما ابن الملقن في البدر والمنير٥/٦٦٦، ثم نقل قول الحاكم فقال: "أما شيخه الحاكم فإنه وثقه وأخرج له في "مستدركه" في مناقب الحسن والحسين".
١٣- تقريب التهذيب ص ٤٩٤، برقم ٦١٠٦.
١٤- الكاشف ٢/١٩٧، برقم ٥٠٢٢.

تخريج الأثر والحكم عليه:

أخرجه أبو داود من فعل أنس [١]، قال عنه ابن حجر: "لا بأس بإسناده"[٢].

٣- حديث بريرة رضي الله عنها:

عن بريرة، مولاة عائشة، قالت: «رأيت النبي ﷺ يكتحل بالإثمد وهو صائم».

تخريج الحديث والحكم عليه:

أخرجه الطبراني في الأوسط[٣]. قال عنه ابن حجر: "إسناد جيد"[٤].

٤- حديث عائشة رضي الله عنها :

عن عائشة رضي الله عنها ، قالت: "اكتحل رسول الله ﷺ وهو صائم".

تخريج الحديث

أخرجه ابن ماجه [٥]، والطبراني في المعجم الصغير[٦]، وفي مسند الشاميين [٧]، والبيهقي في السنن الكبرى [٨]، وأبو يعلى في مسنده [٩]، من طريق بقية بن الوليد، عن الزبيدي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عنها به.

الحكم على الحديث:

فيه: بقية، عن شيخه الزبيدي [١٠] وهما ضعيفان. فالأول هو بقية بن الوليد: قال عنه ابن حجر: "صدوق كثير التدليس عن الضعفاء"[١١]، وقال عنه الذهبي: وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات [١٢].

وشيخه هنا: هو سعيد بن أبي سعيد عبد الجبار الزبيدي، وهو ضعيف أيضاً:

١- سنن أبي داود ٥٥/٤، برقم ٢٣٧٨.

٢- التلخيص الحبير ٣٦٥/٢.

٣- المعجم الأوسط ٨١/٧، الحديث رقم ٦٩١١، وقال عنه الطبراني: " لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة إلا مغيرة بن أبي مغيرة، ولا عن مغيرة إلا محمد بن مهران، تفرد به: أبو يوسف الصيدلاني، ولا يروى عن بريرة إلا بهذا الإسناد "، وقال عنه الهيثمي في مجمع الزوائد ٣ / ١٦٧، برقم ٤٩٧٢: "فيه جماعة لم أعرفهم".

٤- التلخيص الحبير ٣٦٥/٢.

٥- سنن ابن ماجه ٥٣٦/١، الحديث رقم ١٦٧٨، بلفظ: «اكْتَحَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ».

٦- المعجم الصغير للطبراني ١/ ٢٤٦، برقم ٤٠١.

٧- مسند الشاميين ٧٥/٣، برقم ١٨٣٠. وهنا الطبراني ذكر شيخ بقية باسم "الزبيدي"؛ فقط؛ بينما ذكر اسمه كاملاً في المعجم الصغير باسم محمد بن الوليد الزبيدي، الذي هو من رجال الصحيحين.

٨- السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٢/٤، الحديث رقم ٨٣٥٧، وقال عنه البيهقي: " وسعيد الزبيدي من مجاهيل شيوخ بقية ينفرد بما لا يتابع عليه".

٩- مسند أبي يعلى ٢٢٥/٨، الحديث رقم ٤٧٩٢.

١٠- اسمه سعيد، واسم أبيه على الصحيح عبد الجبار، رجحه النووي، وقيل أبي سعيد: وكلاهما ضعيف، وفرق ابن عدي بين سعيد بن أبي سعيد، وسعيد بن عبد الجبار، انظر الكامل ، ونقل ابن عبد الهادي قوله وقال: هما واحد. انظر تنقيح التحقيق ٢٤٩/٣، برقم ١٧٧٢.

١١- تقريب التهذيب - ت عوامة = التراجم (ص: ١٢٦)، برقم ٧٢٩.

١٢ - الكاشف ص ٢٧٣/١، برقم ٦١٩.

لكن الطبراني في المعجم الصغير رواه عن بقية عن محمد بن الوليد الزبيدي عن هشام بن عروة به [١].
وشيخه من هذه الطريق، هو: محمد بن الوليد الزبيدي، وهو ثقة. قال عنه ابن حجر: " ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهرى"[٢]، وقال عنه الذهبي: "ثبت"[٣].
وبهذا يكون الحديث من هذه الطريق صحيحاً؛ لأن بقية كان ضعْفُه من قبل روايته عن الضعفاء - كما سبق ذكره عن أئمة الجرح والتعديل -؛ وهنا قد روى عن ثقة.
وقد ذكر ابن الملقن أن الزبيدي هذا هو سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، وأنه مجهول؛ نقل ذلك عن ابن عدي، والبيهقي والنووي.
ثم نقل عن جمال الدين المزي أن الزبيدي هذا هو محمد بن الوليد، وهو ثقة من رجال "الصحيحين "[٤]. ولم يذكر للأول ترجمة في كتابه. ولكنه مال إلى القول الأول [٥]. ولكن لم يذكر رواية الطبراني في المعجم الصغير، والتي فيها التصريح باسمه؛ بأنه محمد بن الوليد الزبيدي"[٦].
وقال المباركفوري - عند شرحه لحديث الترمذي هذا -: "وهذا الأثر سكت عنه أبو داود والمنذري واستدل لهم بأحاديث الباب وهي بمجموعها تصلح للاحتجاج على جواز الاكتحال للصائم وليس في كراهته حديث صحيح فالراجح هو القول بالجواز من غير كراهة والله تعالى أعلم"[٧].
<u>وبهذا يرد هذا الحديث على الترمذي؛ حيث يتقوى بشواهده؛ والتي منها ما روى بإسناد جيد كما قاله ابن حجر.</u>

١- المعجم الصغير ٢٤٦/١، برقم ٤٠١.
٢- تقريب التهذيب ص ٥١١، برقم ٦٣٦١.
٣- الكاشف ٢٢٨/٢، برقم ٥١٩٥.
٤- تهذيب الكمال ٥٨٦/٢٦-٥٩١، برقم ٥٦٧٣، ورمز له بـ خ م د س ق.
٥- انظر البدر المنير ٦٦٦/٥.
٦- انظر البدر المنير ٦٦٦/٥.
٧- تحفة الأحوذي ٣/ ٣٤٨.

الفصل الثالث

الأحاديث الواردة في الزكاة.

ويتكون من ثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول: في زكاة الحلي**
- **المبحث الثاني: في زكاة الخضروات**
- **المبحث الثالث: في زكاة العسل**

المبحث الأول

زكاة الحلي

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن امرأتين أتتا رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: «أتؤديان زكاته؟»، قالتا: لا، قال: فقال لهما رسول الله ﷺ: «أتحبان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟»، قالتا: لا، قال: «فأديا زكاته».

تخريجه:

أخرجه الترمذي [١] من طريق ابن لهيعة، وعبد الرزاق [٢] من طريق المثنى بن الصباح، كلاهما عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

حكم الحديث:

والحديث ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، والمثنى بن الصباح، فقد ضعفهما الترمذي ثم قال: "ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء"[٣].

ولكن للحديث متابعتان: الأولى ضعيفة، والثانية صحيحة، هما:

الأولى:

من طريق حجاج بن أرطأة، عن عمرو بن شعيب به. رواها: أبو بكر بن أبي شيبة [٤]، وأحمد [٥]، والدارقطني [٦]، وقال حجاج: لا يحتج به. فالحديث ضعيف.

---

١ أخرجه الترمذي في سننه ٢/٢٢-٢٣، ورقمه ٦٣٧.
٢ المصنف ٤/٨٥، برقم ٧٠٦٥.
٣ أخرجه الترمذي في سننه ٢/٢٢-٢٣، ورقمه ٦٣٧.
٤ المصنف ٦/٤٦٩، برقم ١٠٢٥٦.
٥ المسند ١١/٢٤٨، برقم ٦٦٦٧، و١١/٥٠٢، برقم ٦٩٠١، و١١/٥٣٠، برقم ٦٩٣٩.
٦ السنن ٢/٥٠٢، برقم ١٩٦١.

الثانية:

من طريق حسين بن ذكوان المعلم، عن عمرو بن شعيب به: وقد رواها بهذه الطريق: أبو داود [١]، والنسائي في السنن الصغرى [٢]، وفي السنن الكبرى [٣]، والدارقطني[٤]، والبيهقي[٥].

وهذه الطريق صحيحة لذلك رد ابن القطان، وابن الملقن، والمنذري كما نقل عنه الزيلعي، وابن حجر، والعيني، والمباركفوري على الترمذي في تضعيفه لهذا الحديث.

قال ابن القطان وابن الملقن: " وهذا من الترمذي رحمه الله إنما ذكره لأنه لم يقع له الحديث إلا من طريق المثنى بن الصباح وابن لهيعة عن عمرو"[٦]، وزاد ابن الملقن فقال: "وإلا فله طريقة أخرى صحيحة رواها أبو داود والنسائي من حديث حسين المعلم"[٧]. وبيّن ابن حجر أن في هذا رد على الترمذي[٨]. حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة والمثنى بن الصباح عن عمرو وقد تابعهم حجاج بن أرطاة أيضا.

وقال المنذري: لعل الترمذي قصد الطريقين اللذين ذكرهما، وإلا فطريق أبي داود لا مقال فيها [٩].

وقال ابن حجر: -بعد ذكره لكلام الترمذي-: "وغفل عن طريق خالد بن الحارث"[١٠] يعني عن حسين المعلم، طريق أبي داود.

وقال العيني عن حديث أبي داود رداً على الترمذي: [١١]" وهذا إسناد تقوم به الحجة إن شاء الله تعالى". وقال المباركفوري بعد نقله لكلام العيني، و تصحيح العلماء له: "فظهر أن قول الترمذي: لا يصح في هذا عن النبي ﷺ شيء؛ غير صحيح، والله تعالى أعلم"[١٢]

كذلك يوجد لهذا الحديث ثلاثة شواهد، عن أسماء بنت يزيد بن السكن، وعائشة، وأم سلمة - رضي الله عنهن- وسأذكر أحاديثهن:

١- السنن ٤/٢، برقم ١٥٦٣.
٢- ٣٨/٥، برقم ٢٤٧٩، بتحقيق أبي غدة.
٣- ٢٧/٣، برقم ٢٢٧٠.
٤- السنن ١٠/٣، برقم ١٩٨٢.
٥- السنن الكبرى ١٤٠/٤، برقم ٧٦٤٤.
٦- بيان الوهم والإيهام ٣٦٦/٥.
٧- البدر المنير ٥/ ٥٦٥.
٨- التلخيص الحبير ط العلمية ٢/ ٣٨٥.
٩- نصب الراية ٣٧٠/٢.
١٠- الدراية في تخريج أحاديث الهداية ١/ ٢٥٩.
١١ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٩/ ٣٤.
١٢ - تحفة الأحوذي ٢٣٠/٣.

١- حديث أسماء بنت يزيد بن السكن رضي الله عنها:

قالت: دخلت أنا وخالتي على النبي ﷺ، وعلينا أسورةٌ من ذَهب، فقال لنا: "أتعطيان زكاتَه؟ قالت: فقلنا: لا. فقال: "أما تخافان أنْ يُسَوِّرَكما اللهُ أسورَةً من نار؟! أدِّيا زكاتَه".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد [١]، عن علي بن عاصم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن شهر بن حوشب، ومن طريقه أخرجه الطبراني في المعجم الكبير [٢].

حكم الحديث:

فيه علي بن عاصم شيخ أحمد، اختلف فيه علماء الجرح والتعديل: قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق يخطئ ويصر، ورمى بالتشيع [٣]، وقال الذهبي في الكاشف: ضعفوه[٤].

وفيه شهر بن حوشب، قال عنه الهيثمي: "ضعيف يكتب حديثه"[٥]. قال عنه ابن حجر في التقريب: صدوق كثير الإرسال والأوهام[٦]، وقال عنه في فتح الباري: "حسن الحديث وإن كان فيه بعض الضعف"[٧]، وفي نتائج الأفكار: "فيه مقال لكن حديثه حسن إذا لم يخالف"[٨].

وقال الذهبي في الكاشف: "عن شعبة: لقيت شهرا فلم أعتد به وقال النسائي ليس بالقوي ووثقه أحمد وابن معين وقال أبو حاتم ليس بدون أبي الزبير ٤ م قرنه"[٩].

والحديث صححه العيني[١٠]، وحسنه المنذري[١١]، قال الألباني: "صحيح لغيره"[١٢].

١- المسند ٥٨٦/٤٥، برقم ٢٧٦١٤. وقد ذكر في مواضع كثيرة في مسند لكن بألفاظ مختلفة هذا أقربها لحديث عمرو بن شعيب.

٢- المعجم الكبير ١٧٠/٢٤، برقم ٤٣١. وقد ذكره كذلك في مواضع كثيرة في معجمه لكن بألفاظ مختلفة هذا أقربها لحديث عمرو بن شعيب.

٣- ص ٤٠٣، برقم ٤٧٥٨.

٤- ٤٢/٢، برقم ٣٩٣٥.

٥ - مجمع الزوائد ١٤٩/٥، برقم ٨٧٠٢.

٦- ص ٢٦٩، برقم ٢٨٣٠.

٧- الفتح ٣/ ٦٥.

٨- النتائج ١/ ٣٦١.

٩- الكاشف ١/ ٤٩١، برقم ٢٣١٤.

١٠- عمدة القاري ٣٤/٩.

١١- الترغيب والترهيب للمنذري تحقيق عمارة ١/ ٥٥٦.

١٢- صحيح الترغيب والترهيب للمنذري ١/ ٤٧٣، برقم ٧٧٠.

٢- حديث عائشة رضي الله عنها:

قالت عائشة رضي الله عنها: دخل عليّ رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتخات من وَرِق، فقال: فقال: ما هذا يا عائشة؟ " فقلت: صنعتهن أتزين لك يا رسول الله. فقال: " أتؤدين زكاتهن؟ " قلت: لا، أو ما شاء الله. قال: " هو حسبك من النار.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود عن محمد بن إدريس الرازي، عن عمرو بن الربيع بن طارق، عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر: عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن عائشة [١]، ومن طريقه أخرجه الحاكم[٢]، وعنه أخرجه البيهقي[٣].

كما أخرجه الدارقطني [٤]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥]، وفي معرفة السنن والآثار[٦]، من طريق عمرو بن الربيع بن طارق به. إلا أنه عند الحاكم والبيهقي قال: سخاباً من وَرِق.

حكم الحديث:

الحديث على شرط الشيخين، كما قاله الحاكم، وابن حجر [٧]، وقال الدارقطني: محمد بن عطاء مجهول؛ حيث رواه كذلك، وتعقبه ابن القطان بأن الصواب: محمد بن عمرو بن عطاء؛ فقد بيّنه أبو داود في سننه من طريق شيخه محمد بن إدريس الرازي، وهو أبو حاتم الرازي إمام الجرح والتعديل. فأزال الجهالة عنه[٨]. وبيّن البيهقي صحة سماع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأيدها برواية أم سلمة [٩].

٣- حديث أم سلمة رضي الله عنها:

عن أم سلمة قالت: كنت ألبس أوضاحا من ذهب، فقلت: يا رسول الله، أكنز هو؟ قال: "ما بلغ أن تؤدى زكاته، فزكي، فليس بكنز".

---

١ - سنن أبي داود ٤/٢، برقم ١٥٦٥.

٢- المستدرك ٣٨٩/١، برقم ١٤٤١.

٣- السنن الكبرى ١٣٩/٤، برقم ٧٦٤٢.

٤- السنن ٤٩٧/٢، برقم ١٩٥١.

٥ - ١٣٩/٤، برقم ٧٦٤٣.

٦- ١٤٢/٦، برقم ٨٢٩٤.

٧- قال في التلخيص الحبير ٣٤٢/٢، وإسناده على شرط الصحيح. وقال في إتحاف المهرة ١٩/١٧، بعد روايته لحديث الحاكم: "وهو كما قال، فقد احتجا بجميع رواته؛ إلا أن يحيى بن أيوب في حديثه لين، ولم يخرجا له إلا قليلا مما توبع عليه".

٨- بيان الوهم والإيهام ٣٦٨/٥.

٩ - معرفة السنن والآثار ١٤٢/٦.

تخريج الحديث:

هذا الحديث رُوي من طريق ثابت بن عجلان، واختلف عليه؛ فرواه من طريق عتاب بن بشير عن ثابت بن عجلان عن عطاء بن رباح، عن أم سلمة: أبو داود من طريق ابن داسة[١]، ومن طريقه أخرجه البيهقي[٢].

ورواه من طريق محمد بن مهاجر بن أبي مسلم، عن ثابت بن عجلان، عن عطاء بن رباح، عن أم سلمة: الطبراني [٣]، والدارقطني [٤]، والبيهقي في السنن الكبرى [٥]، وفي معرفة السنن والآثار [٦].

ورواه من طريق ثابت بن عجلان عن عطاء بن يسار الهلالي عن أم سلمة: الحاكم[٧].

حكم الحديث من هذه الطريق:

قال البيهقي عن الطريق الأولى: "وهذا يتفرد به ثابت بن عجلان"[٨]. وقد رد ابن القطان هذا القول، فقال عن العقيلي: "إنه قول لم يقله غيره فيما أعلم، ونهاية ما قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه. وهذا من العقيلي تحامل عليه"، ثم بيّن الحكم الصحيح بأن التفرد إنما يؤثر في من لا يعرف بالثقة، أما من عرف بها، فانفراده لا يضره، إلا أن يكثر ذلك منه"[٩].

وقال الحاكم: " هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يخرّجاه"[١٠]وصححه ابن القطان [١١]؛ والزين العراقي، والحافظ ابن حجر[١٢].

فهذا الحديث يرد على الترمذي في قوله إنه لا يصح في هذا الباب شيء.

١- السنن ٤/٢، برقم ١٥٦٤.
٢- السنن الصغير ٥٦/٢، برقم ١٢٠١.
٣- المعجم الكبير ٢٨١/٢٣، برقم ٦١٣.
٤- السنن ٤٩٦/٢، برقم ١٩٥٠.
٥ - ٨٣/٤، برقم ٧٤٣٣، رواه عن طريق الحاكم وليس موجوداً في المستدرك.
٦- ١٤٢/٦، برقم ٨٢٩٥.
٧- المستدرك ٥٤٧/١، برقم ١٤٣٨.
٨- السنن الكبرى ١٤٠/٤، برقم ٧٦٤٥.
٩- بيان الوهم والإيهام ٣٦٣/٥، وانظر هدي الساري ص ٣٩٤؛ حيث قال ابن حجر: " وقال العقيلي لا يتابع في حديثه وتعقب ذلك أبو الحسن بن القطان بأن ذلك لا يضره إلا إذا كثر منه رواية المناكير ومخالفة الثقات"، وانظر الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام ص ٥٥.
١٠- المستدرك ٥٤٧/١، برقم ١٤٣٨.
١١- بيان الوهم والإيهام ٥/.٣٦٣؛ حيث قال: "فأما حديث أم سلمة فقد تقدم الآن ولا ينبغي أن يقال فيه: ضعيف".
١٢- فتح الباري ٢٧٢/٣؛ حيث قال: "وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه بن القطان أيضا وأخرجه أبو داود وقال بن عبد البر في سنده مقال وذكر شيخنا في شرح الترمذي أن سنده جيد". والمقصود بقوله شيخنا: الزين العراقي.

المبحث الثاني

زكاة الخضروات

حديث معاذ بن جبل ﷺ :

عن معاذ بن جبل ﷺ، أنه كتب إلى النبي ﷺ يسأله عن الخضراوات وهي البقول؟ فقال: «ليس فيها شيء»،

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي من طريق الحسن بن عمارة، عن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد، عن عيسى بن طلحة، عنه به [١]، بينما رواه الدارقطني [٢]، عن الحسن بن عمارة، عن عمرو بن عثمان، وعبد الملك، والحكم، كلهم عن موسى بن طلحة، عنه به. ورواه الحاكم [٣]، من طريق عمرو بن عثمان به.

حكم الحديث:

الحديث ضعفه الترمذي [٤] بأمرين هما:

١- أنه مرسل. قال الترمذي: " وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة، عن النبي ﷺ مرسلا"[٥]. وقد ذكر الحاكم [٦]، والبيهقي [٧]، عن موسى بن طلحة؛ أنه قال: "عندنا كتاب معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ". ثم قال الحاكم: «وموسى بن طلحة تابعي كبير لم ينكر له أنه يدرك أيام معاذ رضي الله عنه» [٨].

٢- قال الترمذي: "الحسن بن عمارة ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك"[٩]. وقال ابن حجر [١٠] في التقريب: "متروك" وقال الذهبي [١١] في الكاشف: "تركوه". ثم ختم الترمذي حكمه على الحديث بقوله: "وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء"[١٢].

١- سنن الترمذي ٢/٢١-٢٢، برقم ٦٣٨.
٢- سنن الدارقطني ٢/٤٨٢، بالأرقام ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨. إلا أن الأخير عن الحكم فقط به. وعن عمرو، وعبد الملك عنه به برقم ١٩٢٠.
٣- المستدرك على الصحيحين للحاكم ١/ ٥٥٨، برقم ١٤٥٧.
٤- سنن الترمذي ٢/٢١-٢٢، برقم ٦٣٨.
٥- أخرجه الترمذي في سننه ٢/٢١-٢٢، وضعفه ابن حجر، انظر إتحاف المهرة ١٣/٢٩١، وقال المزي: "تركه الناس" تحفة الأشراف ٨/٤٢.
٦- المستدرك على الصحيحين للحاكم ١/ ٥٥٨، برقم ١٤٥٧.
٧- السنن الكبرى ٤/٢١٦، برقم ٧٤٧٤، وذكر قصة في ذلك.
٨- المستدرك على الصحيحين للحاكم ١/ ٥٥٨، برقم ١٤٥٧.
٩- سنن الترمذي ٢/٢١-٢٢.
١٠- ص ١٦٢، برقم ١٢٥٤.
١١- ١/٣٢٨، برقم ١٠٤٧.
١٢- سنن الترمذي ٢/٢١-٢٢.

وللحديث متابعات هي:

١- حديث أنس بن مالك ﷺ :

عن أنس بن مالك ﷺ ، قال: قال النبي ﷺ : «ليس في الخضراوات صدقة».

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني [١] من طريق عطاء بن السائب، عن موسى بن طلحة عنه به.

حكم الحديث:

فيه مروان بن محمد السنجاري: ضعيف [٢].

٢- حديث طلحة ﷺ :

عن طلحة ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْخُضْرَوَاتِ صَدَقَةٌ»

تخريج الحديث:

أخرجه البزار [٣]، والطبراني [٤]، والدارقطني [٥] من طريق الحارث بن نبهان، عن عطاء بن السائب، عن موسى بن طلحة، عن أبيه به. وله رواية أخرى للدارقطني[٦] من طريق محمد بن جابر، عن الأعمش، عن موسى بن طلحة، عن أبيه به.

حكم الحديث:

الحارث بن نبهان، قال عنه ابن حجر: متروك [٧]، وقال عنه الذهبي: ضعفوه [٨].

حديث موسى بن طلحة مرسلاً:

عن موسى بن طلحة، أن النبي ﷺ قال: «ليس في الخضروات صدقة»

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق [٩]، والبيهقي [١٠]، من طريق عطاء بن السائب، بينما أخرجه الدارقطني [١١]، من طريق هشام الدستوائي، عن عطاء بن السائب، عن موسى بن طلحة أن رسول الله ﷺ نهى «أن تؤخذ من الخضراوات صدقة». كما أخرجه

١- سنن الدارقطني ٤٧٩/٢، برقم ١٩١٢.
٢- قاله الدارقطني انظر المصدر السابق، وانظر تقريب التهذيب ص ٥٢٦، برقم ٦٥٦٨.
٣- مسند البزار ١٥٦/٣، برقم ٩٤٠.
٤- في المعجم الأوسط ١٠٠/٦، برقم ٥٩٢١.
٥ - سنن الدارقطني ٤٧٨/٢، برقم ١٩١٠.
٦ - سنن الدارقطني ٤٧٩/٢، برقم ١٩١١.
٧- تقريب التهذيب ص ١٤٨، برقم ١٠٥١.
٨- الكاشف ٣٠٥/١، برقم ٨٧٦
٩- في مصنفه ١١٨/٤، برقم ٧١٨٥، عن ابن جريج، حُدثت عن عطاء بن السائب وغيره، عن موسى بن طلحة مرسلا.
١٠ - السنن الكبرى ٢١٦/٤، الحديث رقم ٧٤٧٦، ذكره في قصة مع موسى بن المغيرة.
١١- سنن الدارقطني ٤٨٢/٢، برقم ١٩١٩.

عبد الرزاق عن ابن جريج، قال حُدثت عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة مرسلاً [١].

حكم الحديث:

يلاحظ من التخريج السابق أن هذا الحديث رواه الترمذي فقط من طريق عيسى بن طلحة عن معاذ، وضعفه بالحسن بن عمارة، وبكونه مرسلاً [٢]. وبقية الروايات مدارها على موسى بن طلحة، ثم اختُلف فيه على موسى بن طلحة، فروي في معظم الروايات [٣] من طريق عطاء بن السائب، عنه. وعطاء بن السائب قد اختلط في آخره، وجميع من روى عنه في الاختلاط إلا شعبة وسفيان[٤] وحماد بن سملة [٥].

وكل الرواة عن عطاء في الأحاديث السابقة ممن رووا عنه بعد الاختلاط؛ فالحديث ضعيف بسبب ذلك، أضف إلى ذلك أن في كل رواية رجل ضعيف أو أكثر.

وقد رواه بعضهم مرفوعاً عن عدة صحابة، وراه بعضهم مرسلاً. ومع ذلك ففي كل رواية منها بعض الرواة الضعاف.

ولكن بعض الروايات من طريق موسى بن طلحة ليست من طريق عطاء بن السائب. وهي أربع روايات، رواها الدارقطني، اثنتان منهما من طريق الحسن بن عمارة، الذي روى عنه الترمذي، وقد سبق تضعيفه. والروايتان الأخيرة عند الدارقطني من رواية نصر بن حماد، عن شعبة، عن الحكم، عن موسى بن طلحة.

ونصر بن حماد ضعيف. قال عنه ابن عدي: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن نصر، عن شعبة وله غيرها، عن شعبة، كلها غير محفوظة، ومع ضعفه يكتب حديثه"[٦]، وقال عنه ابن أبي حاتم: " متروك الحديث"[٧]، وقال عنه ابن حجر:

١- في مصنفه ١١٩/٤، برقم ٧١٨٥.

٢- سنن الترمذي ٢٢/٢.

٣- وهي روايات عبد الرزاق، والبزار، والطبراني، والدارقطني، والبيهقي.

٤- نقله ابن عدي عن ابن معين، انظر الكامل في الضعفاء ٧٢/٧ ط. ابن رشد ، ونقله عنه المزي في تهذيب الكمال ٨٦/٢٠.

٥- الكامل في الضعفاء ٨/ ٥٠٨ ط. ابن رشد؛ نقل ابن عدي عن ابن معين: بأن حديث شُعبَة وسفيان، وحماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب مستقيم، وقال ابن الكيال: "وقد استثنى الجمهور رواية حماد بن سلمة عنه أيضا ، قاله ابن معين ، وأبو داود ، والطحاوي ، وحمزة الكناني. وذكر ذلك عن ابن معين : ابن عدي في " الكامل " ، وعباس الدوري ، وأبو بكر بن أبي خيثمة". انظر الكواكب النيرات ٣١٩/١.

٦- الكامل في الضعفاء: ٨ / ٢٨٧.

٧- الجرح والتعديل ٨/ ٤٧٠.

" ضعيف، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع"[١]. وقال الذهبي في الكاشف: " حافظ، متهم. قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه"[٢]. وذكر الدارقطني روايات هذا الحديث، ثم قال عنها: "وأصحها كلها المرسل، والله أعلم [٣]".

وبهذا يرد هذا الحديث على الترمذي في كونه صحيحاً بشواهده؛ حيث تعضد الأحاديث المراسيل، بالمراسيل الأخرى؛ وخاصة عندما يعمل بها الصحابة والعلماء.

وهذا الحديث عليه العمل كما قال الترمذي. والله أعلم.

المبحث الثالث

زكاة العسل

حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في العسل: "في كل عشرة أَزُقّ زِقّ".

تخريجه:

أخرجه الترمذي [٤]، والطبراني [٥]، والبيهقي عن طريق عمرو بن أبي سلمة التنيسي، عن صدقة بن عبد الله السمين، عن موسى بن يسار، عن نافع به.

قال الترمذي: " ولا يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب كبير شيء، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وبه يقول أحمد وإسحاق"[٦]، كما نقل الترمذي عن شيخه البخاري أنه قال: "ليس في زكاة العسل شيء يصح"[٧]

حكم الحديث:

وفي الحديث ٣ علل في صدقة بن عبد الله السمين هي:

١-ضعفه ابن معين [٨]، وأحمد[٩]، وزاد: "أحاديثه مناكير، ليس يسوي حديثه شيئاً، والترمذي [١٠]، والبيهقي [١١]، والذهبي [١٢]، وابن حجر[١٣].

١- تقريب التهذيب ص ٥٦٠، برقم ٧١٠٥.
٢ - الكاشف ٣١٨/٢، برقم ٥٨٠٥، وانظر الجرح والتعديل ٨/ ٤٧٠.
٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٤/ ٢٠٣ - ٢٠٥ - رقم: ٥١٠.
٤ - أخرجه الترمذي في سننه ١٥/٣، برقم ٦٢٩، وفي العلل الكبير ١٠٢/١، برقم ١٧٥.
٥- المعجم الأوسط ٣٣٩/٤، برقم ٤٣٧٥.
٦- أخرجه الترمذي في سننه ١٥/٣، برقم ٦٢٩، وفي العلل الكبير ١٠٢/١، برقم ١٧٥.
٧ - العلل الكبير للترمذي ١٠٢/١.
٨ - التاريخ ٢/ ٢٦٨
٩- العلل ومعرفة الرجال ٥٥١/١، برقم ١٣١٢.
١٠- أخرجه الترمذي في سننه ١٥/٣، برقم ٦٢٩، وفي العلل الكبير ١٠٢/١، برقم ١٧٥.
١١- السنن الكبرى ١٢٦/٤
١٢- الكاشف ٥٠٢/١، برقم ٢٣٨٤.
١٣- التقريب ص ٢٧٥، برقم ٢٩١٣.

٢-حكم عليه الطبراني [١] والبيهقي [٢] بالتفرد.
٣-خولف فيه فرُوي بنفي زكاة العسل؛ حيث رواه عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن المغيرة بن حكيم: أنه ليس فيه صدقة [٣].
٤- ذكر الترمذي أن صدقة بن عبد الله ليس بحافظ، وقد خولف في رواية هذا الحديث عن نافع؛ فنقل عن البخاري قوله: عن نافع مرسلاً، وأنه ليس في زكاة العسل شيء يصح [٤].
ولكن للحديث شواهد هي:

١- حديث أبي سيارة المتعي ﷺ :

عن أبي سيارة ﷺ قال: قلت يا رسول الله، إن لي نحلاً، قال: أديَنّ العشر، قلت: يا رسول الله احمها لي، قال: فحماها لي.

تخريجه:

أخرجه عبد الرزاق [٥]، والطبراني في الكبير من طريقه [٦]، والطيالسي [٧]، والبيهقي من طريقه[٨]، وابن أبي شيبة[٩]، وَابْنُ مَاجَهْ[١٠] من طريقه عن وكيع، وأحمد[١١] عن وكيع كلهم: (أي عبد الرزاق والطيالسي ووكيع) عن سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عنه به.

حكم الحديث:

قال البيهقي: "وهذا اصح ما روى في وجوب العشر فيه وهو منقطع [١٢]. ومع ذلك فقد حكم عليه البخاري بأنه مرسل؛ لأن سليمان بن موسى لم يدرك أحداً من الصحابة [١٣].

٢- حديث أبي هريرة ﷺ :

عن أبي هريرة ﷺ قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: «أن يؤخذ من أهل العسل العشور».

١- المعجم الأوسط ٣٣٩/٤. حيث قال:" لا يُروَى هذا الحديث عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد".
٢- السنن الكبرى ١٢٦/٤
٣- سنن الترمذي ١٨/٢، برقم ٦٣٠.
٤ - انظر الترمذي في سننه ١٥/٣، وفي العلل الكبير ١٠٢/١.
٥- مصنف عبد الرزاق ٦٣/٤، برقم ٦٩٧٣.
٦- معجم الطبراني الكبير الحديث برقم ٣٥١/٢٢، ٨٨٠،
٧- مسند أبي داود الطيالسي ٥٤٠/٢، برقم ١٣١٠.
٨- السنن الكبرى ٢١٢/٤، برقم ٧٤٥٨.
٩- مصنف ابن أبي شيبة الحديث برقم ٤٤٣/٦، برقم ١٠١٤٥.
١٠ - في سننه، ٥٨٤/١، برقم ١٨٢٣.
١١ - مسند أحمد ٦١٠/٣٩، برقم ١٨٠٦٩.
١٢- السنن الكبرى للبيهقي ٢١٢/٤، برقم ٧٤٥٨.
١٣- انظر ترتيب علل الترمذي الكبير (ص: ١٠٢)

تخريجه:

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [١]، وعنه أخرجه البيهقي [٢]، والعقيلي [٣].

حكم الحديث:

فِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ قال عنه البخاري: متروك الحديث [٤]. وقال: ليس في زكاة العسل شيء يصح [٥].

ومما يؤيد رأي البخاري هذا؛ أنه ذكر أثراً معلقاً عن عمر بن عبد العزيز؛ بأنه لم ير في العسل شيئاً أي زكاة، تحت عنوان: "باب العشر فيما يسقى من ماء السماء والماء الجاري"؛ وهو يشير بهذه الترجمة إلى أن العشر أو نصفه إنما يؤخذ مما يسقى؛ والعسل لا يسقى [٦]. وهو بهذا كأنه يضعف حديث أبي هريرة السابق [٧]. ويؤيد هذا الرأي أيضاً أن الإمام مالك وصل أثر البخاري هذا [٨].

٣- حديث عبد الله بن عمرو:

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: قال: جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له، وكان سأله أن يحمي له واديا، يقال له: سلبة، فحمى له رسول الله ﷺ ذلك الوادي، فلما ولي عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب سفيان بن وهب، إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك، فكتب عمر رضي الله عنه: «إن أدى إليك ما كان يؤدي إلى رسول الله ﷺ من عشور نحله، فاحم له سلبة، وإلا، فإنما هو ذباب غيث يأكله من يشاء».

تخريجه:

أخرجه أبو داود من طريق عمرو بن الحارث المصري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، [٩]، والنسائي من طريقه [١٠]، وصحح ابن حجر روايتهما إلى عمرو بن شعيب؛ كما صحح رواية عبد الرزاق التي تعارضهما؛ حيث تدل على أن هلالاً أعطى صدقة العسل تطوعاً [١١]؛ وقال إن روايتهما أقوى؛ إلا أنها

١- المصنف ٦٣/٤، برقم ٦٩٧٢.
٢- السنن الكبرى ٢١٢/٤، برقم ٧٤٥٩.
٣- الضعفاء الكبير ٣٠٩/٢.
٤- التاريخ الكبير ٢١٢/٥، والضعفاء الصغير ص ٧٠.
٥- السنن الكبرى للبيهقي ٢١٢/٤، برقم ٧٤٥٨.
٦- المتواري على أبواب البخاري (ص: ١٢٥).
٧- فتح الباري ٣٤٧/٣.
٨- الموطأ ٢٧٧/١-٢٧٨، برقم ٣٩؛ حيث رواه عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، أنه قال: جاء كتاب من عمر بن عبد العزيز إلى أبي وهو بمني أن: لا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة. وانظر كذلك تغليق التعليق ٣٢/٣، فقد وصل هذا الأثر بنفس طريق مالك في الموطأ.
٩ - سنن أبي داود ١٠٩/٢، برقم ١٦٠٠، باب زكاة العسل.
١٠- سنن النسائي ٤٦/٥، برقم ٢٤٩٩، باب زكاة النحل.
١١- مصنف عبد الرزاق ٤/ ٦١، برقم ٦٩٦٧،

محمولة على أن الصدقة في مقابلة الحمى كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب ﷺ [١].

ورجح الدارقطني أن هذا الحديث مرسلاً إلى عمر بن الخطاب؛ حيث أسنده عبد الرحمن بن الحارث، وعبد الله بن لهيعة، عن عمرو بن شعيب به؛ بينما رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب مرسلا عن عمر بن الخطاب ﷺ[٢].

والصواب أن هذا الحديث ضعيف ضعفاً شديداً ولا يتقوى بهذه الطرق؛ وبهذا يستقيم كلام الترمذي؛ فلا يرد عليه؛ حيث قال: "لم يصح في الباب شيء"، وقد أيده على ذلك الإمام البخاري -رحمه الله- [٣]، والدارقطني [٤].

مع أن الحديث صححه ابن القيم [٥]، والألباني [٦] - رحمهما الله -.

نتائج البحث

- **أوضحت الدارسة أن عدد الأحاديث التي قال عنها الترمذي "لم يصح في الباب شيء"، عددها عشرة أحاديث فقط في كتابه السنن كله.**
- **بينت الدارسة أن نصف هذه الأحاديث قال عنها الترمذي: عليها العمل؛ إما عند أكثر أهل العلم، أو عمل بها بعض الفقهاء. بينما لم يذكر في النصف الآخر أن أحداً عمل بها.**
- **أكدت الدراسة: أن ثمانية أحاديث منها، حسنها بعض العلماء أو صححوها؛ من خلال شواهدها وطرقها الأخرى.**
- **أوضحت الدارسة أن حديثين فقط لم يرتقيا إلى الحسن أو الصحة. وهما: زكاة العسل، وترك الوضوء من القبلة؛ وبهذا يتفق الباحث مع الترمذي في الحكم على هذين الحديثين.**
- **بينت الدراسة أن الترمذي يقوي الحديث الضعيف بعمل أهل العلم به؛ حيث عمل بحديث زكاة العسل على الرغم أنه يضعفه؛ من أجل عمل أكثر أهل العلم**

١- يقصد ابن حجر: ما أخرجه أبو داود والنسائي السابق ذكره.

٢ - علل الدارقطني ٢/ ١١٠/ رقم ١٤٧. وقد رواه من هذه الطريق أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ٤٤٣/٦-٤٤٤، برقم ١٠١٤٦.

٣- سنن الترمذي ١٥/٣، والعلل الكبير له ١٠٢/١.

٤- علل الدارقطني ٢/ ١١٠/ رقم ١٤٧. وقد رواه من هذه الطريق أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ٤٤٣/٦-٤٤٤، برقم ١٠١٤٦.

٥- زاد المعاد ١٤/٢؛ قال ابن القيم: "إن هذه الآثار يقوي بعضها بعضاً،وقد تعددت مخارجها، واختلفت طرقها، ومرسلها يعضد بمسندها".

٦- إرواء الغليل ٢٨٦/٣-٢٨٧؛ وعلل مجيء الرواية مرسلة ومتصلة عن عمرو بن شعيب؛ بأنه يحتمل أنه عمرو بن شعيب رواها تارة متصلة، وتارة مرسلة؛ فروى عنه كلٌ من الرواة بما سمع.

به، وكذلك قال عن الوضوء من القُبلة؛ حيث عمل بالحديث الضعيف، في ترك الوضوء من القُبلة؛ مع أنه يضعف الحديث في ذلك؛ وقد نقل القولين عن أهل العلم؛ ورجح قول من يرى ترك الوضوء من القبلة؛ لهذا الحديث، وترجم للباب بذلك.

- رجحت الدراسة أن الأحاديث العشرة كلها التي قال عنها الترمذي: "لم يصح في الباب شيء"، يمكن الأخذ بها واعتبارها. والله أعلم.
- أوضحت الدراسة بأنه يمكن الاستنباط بأن الترمذي ليس متساهلاً في الحكم على الأحاديث؛ - وإن كان الحكم عليه بذلك مطلقاً قد لا يكفي في بحث أحاديث قليلة من سننه. وإنما هذه الدراسة تعطي مؤشراً لذلك؛ مما يلفت نظر المتخصصين في إعادة النظر في هذا الحكم على الترمذي. والله أعلم.

توصيات البحث:

علم "ما لم يصح فيه حديث في الباب" يعتبر علم جديد من علوم الحديث، وقد كُتب فيه من قبل كتابات قليلة جدا؛ لكنه لم يُدرج في كتب علوم الحديث كعلم مستقل؛ وقد نادى بضمه إليها فضيلة الشيخ بكر أبو زيد، -كما ذكرت ذلك في المقدمة-، فحري به أن يهتم بالكتابة فيه، وتستقصى الأحاديث التي قيل فيها ذلك، ويضاف لها أيضاً الأحاديث التي يمكن أن تدخل ضمن هذا الحكم.

المراجع والمصادر

١. الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، (بيروت: دار خضر، ط٣، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

٢. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان بترتيب الأمير علاء الدين، علي بن بلبان الفارسي، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٣. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، (الرياض: دار الهجرة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

٤. تاريخ الثقات، وتضمينات ابن حجر العسقلاني، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م).

٥. التحديث بما لا يصح فيه حديث، بكر بن عبد الله أبو زيد، (الرياض: دار الهجرة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م).

٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٧. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، (المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م).

٨. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٩. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٨٩م).

١٠. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ).

١١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

١٢. تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط١، ١٣٢٦هـ).

١٣. الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم الدارمي البُستي، (الهند، بحيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية ، ط١، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).
١٤. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحَنَفِي، تحقيق
شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، (١٤٣١هـ/٢٠١٠م).
١٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (بيروت: عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).
١٦. الجامع في الجرح والتعديل لأقوال البخاري، ومسلم، والعجلي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود، ويعقوب الفسوي، وأبي حاتم الرازي، والترمذي، وأبي زرعة الدمشقي، والنسائي، والبزار، والدارقطني، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، حسن عبد المنعم شلبي، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل الصعيدي، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
١٧. الجامع لعلوم أحمد، إبراهيم النحاس، (الفيوم: دَار الْفَلَاح للبحث العلمي وَتَحْقِيق التراث، ط١، ١٤٣٠ هـ /٢٠٠٩ م).
١٨. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،ط١، ١٩٥٣م).
١٩. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (بيروت: دار المعرفة).
٢٠. الدعوات الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، (الكويت: غراس للنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٩م).
٢١. زاد المعاد في هدي خير العباد، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٨هـ /١٩٩٨م).
٢٢. سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م).
٢٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، (الرياض: مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
٢٤. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره

بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، (دمشق: دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م).
٢٥. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (صدا-بيروت: المكتبة العصرية.
٢٦. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥)، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).
٢٧. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، بتحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م).
٢٨. السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل، (القاهرة: دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م).
٢٩. السنن الصغير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م).
٣٠. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
٣١. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م).
٣٢. شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق مراجعة: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (نشر: عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).
٣٣. شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، وأشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، (الرياض: مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
٣٤. صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (بيروت: المكتب الإسلامي)،
٣٥. صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

٣٦. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م).
٣٧. الضعفاء الصغير، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، (مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
٣٨. الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، بتحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، (المدينة المنورة: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٣ هـ).
٣٩. الضعفاء والمتروكون،: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (حلب: دار الوعي، ط١، ١٣٩٦ هـ)،
٤٠. علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى الترمذي، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ، أبو المعاطي النوري ، محمود خليل الصعيدي، (بيروت: عالم الكتب ، ط١، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٩م).
٤١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، بتحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض: دار طيبة، ط١، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م).
٤٢. كتاب العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، (الرياض: دار الخاني، ط٢، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م).
٤٣. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العينى، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٤٤. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّيْنَوَرِيُّ المعروف بـ «ابن السُّنِّي»، تحقيق: د. عبد الرحمن كوثر بن الشيخ محمد عاشق إلهي البرني، (بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤١٨ هـ /١٩٩٨م).
٤٥. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠ هـ /١٩٩٠م).
٤٦. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطب، وترقيم أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، (المكتبة السلفية).

٤٧. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م).
٤٨. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، (بيروت: الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨ هـ /٩٩٧م).
٤٩. لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٢م).
٥٠. المتواري على تراجم أبواب البخاري، ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المُنَيِّر الإسكندراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، (الكويت: مكتبة المعلا، ط١، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٧م).
٥١. مجمع الزوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، (القاهرة: مكتبة القدسي، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م).
٥٢. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ هـ /١٩٩٠م).
٥٣. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).
٥٤. مسد البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٨م).
٥٥. مسند ابي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، (دمشق: دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٤م).
٥٦. مسند الشاميين، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٩ هـ /١٩٨٩م).
٥٧. المسنَد الصَّحيح المُخَرّج عَلى صَحِيح مُسلم، المشهور بـ "مستخرج أبي عوانة"، أبو عَوانة يَعقوب بن إسحَاق الإسفرَاييني/ تحقيق فَرِيق مِن البَاحِثين بكليَّةِ الحَديثِ الشَّريفِ وَالدّرَاسَاتِ الإسلاميَّة بالجَامِعَة الإسلاميَّة، (المدينة المنورة: الجَامِعَة الإسلاميَّة، ط١، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م).

٥٨. مسند الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، مصر: دار هجر، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م).
٥٩. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، (الهند: المجلس العلمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣ هـ).
٦٠. المصنف لابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي، تحقيق : محمد عوامة، (جدة: دار القبلة، ط١، ١٤٢٧ هـ /٢٠٠٦م).
٦١. معجم ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين، (دمشق: دار البشائر، ط١، ١٤٢١ هـ /٢٠٠٠م).
٦٢. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ /١٩٩٥م).
٦٣. المعجم الصغير، طبع باسم الروض الداني إلى المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، بيروت: المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥ هـ /١٩٨٥م).
٦٤. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤٠٤ هـ /١٩٨٣م).
٦٥. معرفة السنن والآثار، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، (دمشق -بيروت): دار قتيبة، (حلب - دمشق): دار الوعي، ط١، ١٤١٢ هـ /١٩٩١م).
٦٦. المغني عن الحفظ والكتاب، (مطبوع مع جنة المرتاب بنقد المغني عن الحفظ والكتاب لأبي إسحاق الحويني)، أبو حفص عمر بن بدر الموصلي الحنفي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤١٤ هـ /١٩٩٤م).
٦٧. المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.
٦٨. المنتقى من السنن المسندة، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، (بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية، ط١، ١٤٠٨ هـ /١٩٨٨م).
٦٩. من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن زريق الحنبلي، تحقيق: أبو

عبد الله حسين بن عكاشة، (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧م).
٧٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٣٤٧ هـ /١٩٢٩م).
٧١. من هدي الرسول صلى الله عليه وسلم المسمى «سفر السعادة»، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي، تحقيق: أحمد عبد الرحيم السايح، عمر يوسف حمزة، (القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
٧٢. موطأ الإمام مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي).
٧٣. ميزان الاعتدال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت: دار المعرفة، ط١، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م).
٧٤. نتائج الأفكار، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، (دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م).
٧٥. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، (بيروت: مؤسسة الريان، جدة :دار القبلة للثقافة الإسلامية، ط١، ، ١٤١٨ هـ /١٩٩٧م).

المحتويات

المقدمة ١
أهمية البحث: ٢
الدراسات السابقة: ٢
خطة البحث ٤
الفصل الأول: ٥
المبحث الأول ٥
المبحث الثاني ٨
المبحث الثالث ١١
المبحث الرابع ١٧
الفصل الثاني ٢١
المبحث الأول ٢١
المبحث الثاني ٢٤
المبحث الثالث ٢٦
الفصل الثالث ٣٠
المبحث الأول ٣٠
المبحث الثاني ٣٥
المبحث الثالث ٣٨
نتائج البحث ٤١
توصيات البحث: ٤٢